جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: علوم الإنسانية والإجتماعية

الفرع: تاريخ

التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

الرقم:

إعداد الطالب:
يسرى ساعد -سليمة سعدي

الخلافات بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1962/1958(قراءة في الأسباب والنتائج)

لجنة المناقشة

فريح لخميسي	أ.ت.ع	محمد خيضر-بسكرة	رئيسا
عبد المالك الصادق	أ.م.ب	محمد خيضر-بسكرة	مشرفا
شلبي شهرزاد	أ.م.أ	محمد خيضر-بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
REF: /S.S.H/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية السنة الجامعية 2022 2023
رقم: /ق.ع/ 2023

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): ..محمد جيدري.. رقم بطاقة الطالب 181835038400 تاريخ الصدور: 2018..

-الطالب(ة): ..محمد صديق.. رقم بطاقة الطالب 171735035338 تاريخ الصدور: 2017..

المسجل (ين) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: ..تاريخ الجزائر الحديث المعاصر.....

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

"..الحركة الشريفية بمدينة الأوراس الجهات والاستراتيجية الفرنسية ...الجزائرية (1956-1968) دراسة في الجهات والأهداف....."

أصرح بشرفي(نا) أني(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 2023/06/02

توقيع المعني(ين)

بسم الله الرحمان الرحيم

إهداء :

إلى من علمني أولى خطوات الحياة وكان مثالي الأعلى وقدوتي إلى من أنا هنا اليوم بفضله وبتعبه وكده وشقائه، إلى فقيدي الراحل الباقي في قلبي أبي عبد العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من تعبت وسهرت وتحملت مشاق الحياة من أجلي، إلى من وصى بها الله رسوله وجعل الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة أدامك الله لي وأطال في عمرك.

إلى من كان الأول دوما في مساندتي ودعمي، رفيق روحي وعوضي الجميل وقدري الأجمل خطيبي: أكرم شهاب الدين.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين أخواتي العزيزات: ليلى، حياة، وصال، زوجة أخي وأختا لي: دلال.

إلى أخوتي وسندي بعد أبي حفظهم الله لي: يحيى، جمال الدين، رياض، وزوج أختي: حسين.

إلى براعم العائلة وفرحتها حفظهم الله ورعاهم في طاعته: خليل، أندلس، صالح مازن

إلى صديقة دربي: منال، ومن تشاركت معهم كل الحلو والمر في مسيرتي الجامعية: أسماء، ريمة، دنيا، إكرام.

إلى من شاركتني في إعداد هذا العمل متمنية لها المزيد من النجاحات والتوفيق في حياتها: سليمة.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي أهدي هذا العمل.

يسرى

إهداء:

إلى مثالي وقدوتي في الحياة إلى رمز الرجولة والوقار، إلى من كشف عني ستار الجهل ليسترني بشعاع الرقي والنجاح، إليك أبي الغالي أطال الله في عمرك، وإلى رمز المحبة والأخلاق إلى أجمل نساء الكون وأحد الأمهات في الدنيا، إلى التي أنارت لي درب الحياة وسهلت عليا طريق النجاح، تعبت وسهرت لأجلي إليك أنتي أمي الحنونة أطال الله في عمرك.

إلى من قاسموني دفئ العائلة أخواتي وأختي العزيزة كل بإسمه " جمال، بشير، توفيق، بوزيد، خالد، نصيرة ".

إلى شموع العائلة أولاد إخواني " ملاك، ياسمين، أنس، محمد، شهد، نور" وإلى زوجات إخواني " هاجر، نوال ".

إلى صديقتي ساعد يسرى التي شاركتني هذا العمل متمنية لها النجاح والتوفيق في حياتها.

وإلى بهجة قلبي وصديقة عمري أشكرها على النصائح التي قدمتها لي.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي أهدي هذا البحث المتواضع عرفا.

سليمة

شكر وعرفان:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

نشكر الله أولا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل كثمرة لمجهودنا طيلة سنوات من الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف: الصادق عبد المالك، على توجيهاته ونصائحه لنا.

كما نوجه شكر لطاقم عمال المتحف الجهوي العقيد محمد شعباني، وطاقم عمال المكتبة المركزية.

كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة والعون لإعداد هذا العمل المتواضع كل بإسمه.

فهرس المختصرات:

الكلمة	المختصر
ترجمة	تر
الجزء	ج
الطبعة	ط
الصفحة	ص
دون سنة نشر	د. س
دون دار نشر	د. د
دون بلد نشر	د. ب
العدد	ع
المجلد	مج
دون ترقيم	د. ت
هيئة الأركان العامة	هـ.أ.ع
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	ح.م.ج.ج
جيش التحرير الوطني	ج.ت.و
لجنة العمليات العسكرية	ل.ع.ع
جبهة التحرير الوطني	ج.ت.و
القاعدة الشرقية	ق.ش

مقدمة

مقدمة:

مرت الثورة الجزائرية منذ إندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954 إلى غاية الإستقلال 1962م بالعديد من المحطات المهمة على مختلف الأصعدة خاصة السياسي والعسكري، بداية من مؤتمر الصومام وما يتعلق بأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، الذي أدى بدوره إلى تزايد حدة الأزمات والخلافات في المسار الثوري خاصة بين القادة السياسيين والعسكريين.

بعد تأسيس ح.م.ج.ج كممثل سياسي ودبلوماسي، و هـ.أ.ع كممثل عسكري وسعي كل منهما إلى تحقيق الإستقلال وإسترجاع السيادة إلا أن الخلافات والأزمات بقيت في تطور مستمر، وتفاقم حدتها وصولا إلى تصادم في بعض الأحيان فيما تغلق برغبة كل منهما في الحكم والتفرد بالسلطة وإبراز أحقيته وطنيا ودوليا في قيادة البلاد بعد الإستقلال.

1-أسباب الدراسة: يعود إختيار هذا الموضوع إلى سببين:

- الأسباب الذاتية:

- الميول الذاتي لهذا الموضوع ألا وهو تاريخ الثورة الجزائرية والرغبة في تناول أهم الأحداث التي مرت بها وتسليط الأضواء على أبرز الحقائق والمحطات المهمة.

- الأسباب الموضوعية:

- يعتبر هذا الموضوع من بين أهم المواضيع إذ يشكل منعرجا في تاريخ الثورة وأثر ذلك على قادتها ومسارها.

2-أهداف الدراسة:

- محاولة الإطلاع على مدى تأثير بعض نتائج مؤتمر الصومام في تفاقم الصراعات الداخلية للثورة.

- محاولة الكشف عن ملابسات الخلاف بين ح.م.ج.ج وأبرز تحدياتها.

- الرغبة في معرفة أهم المحاولات لإنهاء الصراع وديا، ومواجهة فرنسا وذلك من خلال تأسيسه هـ.أ.ع.

- الوقوف على الأسباب الحقيقية للصراع بين هـ.أ.ع، و ح.م.ج.ج في فترة ما قبل الإستقلال.

3-أهمية الدراسة:

يتسم موضوع الدراسة في إبراز الصراع بين السياسيين والعسكريين وما نتج عنه من احداث اثرت في بعض الأحيان سلبا على مسار الثورة وبعض قادتها.

4-الإشكالية:

تتمحور الإشكالية حول الصراع بين هيئة الأركان و ح.م.ج.ج ومحاولة الكشف عن أبرز الوقائع والأحداث التي كان لها الأثر الأكبر في زيادة التوتر الذي كاد أن يسفر عن قيام حرب بينهما، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية:

ماهي الخلفيات والأسباب الرئيسية للصراع بين هيئة الأركان، ح.م.ج.ج، وكيف أثر ذلك على مسار الثورة التحريرية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- أبرز وأهم قرارات مؤتمر الصومام وتأثيراتها على الأحداث في صفوف جيش و ج.ت.و؟

- ماهي ظروف وأسباب تأسيس ح.م.ج.ج، وأبرز العقبات التي واجهتها؟

- ماهي خلفيات تأسيس هـ.أ.ع؟

- الأسباب التي أدت إلى تفاقم الخلاف بين هيئة الأركان و ح.م.ج.ج؟ وما مصير هذا الصراع؟

5-خطة البحث:

عنون الفصل التمهيدي بـ: " الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية بعد إنعقاد مؤتمر الصومام 1956-1958م " حيث تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج أما المبحث الثاني بعنوان مؤتمر القاهرة أوت 1957م خلفياته ونتائجه، أما المبحث الثالث جاء موسوم ب " تأسيس لحنة العمليات العسكرية ومصيرها.

أما الفصل الأول فقد جاء موسوم ب " تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأبرز تحدياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي 1958-1960م " ويندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول ظروف وأسباب تأسيس الحكومة المؤقتة، المبحث الثاني تأسيس الحكومة المؤقتة 19/ 09/ 1958م، أما المبحث الثالث تحديات وآفاق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة المخططات الفرنسية.

بالنسبة للفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى: " إنعقاد مجلس العقداء العشرة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتأسيس هيئة الأركان العامة " حيث شمل ثلاث مباحث، المبحث الأول ظروف وملابسات إنعقاد مجلس العقداء العشرة، المبحث الثاني تحت عنوان المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقراراته، المبحث الثالث تأسيس هيئة الأركان العامة.

أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير فختمناه ب " هيئة الأركان العامة وخلافاتها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1960-1962م " تضمن مبحثين، الأول الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والمبحث الثاني خلافات هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بخصوص إتفاقيات إيفيان.

6-مناهج الدراسة: ان طبيعة دراسة أي موضوع تاريخي تتطلب مناهج تاريخية تخدم مضمونه، ومن أجل ذلك فقد اعتمدنا على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: وهذا للطبيعة التاريخية لموضوعنا.

- المنهج الوصفي: لوصف الأحداث جيدا والوقوف على بعض الحقائق الغامضة.

- المنهج السردي: سرد الأحداث والوقائع، خاصة ما تعلق بموضوع البحث.

7-حدود الدراسة:

- **الإطار الزماني:** 1956-1962م.

. الإطار المكاني: الجزائر – تونس-المغرب.

8-الدراسات السابقة: مذكرة ماجستير لمحمد شبوب المعنونة بـ " اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه وأسبابه وإنعكاساته على مسار الثورة"، بالإضافة إلى مذكرة ماجستير أيضا لسهام ميلودي بعنوان " علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات ج.ت.و سبتمبر 1958م مارس 1962م.

9-صعوبات الدراسة:

- صعوبة إحتواء كل المواضيع لكثرة الأحداث التي وجب ذكرها.

– كثرة المصادر والمراجع ووفرة المادة العلمية وهذا ما شكل صعوبة أمامنا لصياغتها بشكل مناسب.

10 –أهم المصادر والمراجع:

أ–المصادر: من بين المصادر المعتد عليها نذكر:

– محمد حربي " جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع " إعتمدنا عليه في العديد من النقاط بإعتباره من المصادر التي فصلت في موضوع دراستنا

– عبد الحميد الإبراهيمي " في أصل المأساة الجزائرية " الذي أفادنا خاصة في إبراز الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة وصولا إلى إتفاقيات إيفيان.

– مذكرات الشاذلي بن جديد بإعتباره من القادة الذين عايشوا الأحداث، حيث إعتمدنا عليه أكثر في الفصل الأخير.

– سعد دحلب " المهمة منجزة من أجل الإستقلال " من بين المصادر المهمة التي إعتمدنا عليها بإعتباره أحد رموز الثورة الجزائرية.

ب–المراجع:

– صالح بالحاج " أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة " مرجع مهم وخادم بدرجة كبيرة لموضوعنا.

– زهير إحدادن " المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1956–1962م " كذلك من بين المراجع الشاملة لمذكرتنا.

- عمر بوضربة " النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة سبتمبر 1958م جانفي 1960م " تم إستخدام هذا المرجع في تأسيس ح.م.ج.ج.

ملخص:

يعتبر مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 الحدث الأهم في تاريخ كفاح الشعب الجزائري لما جاء به من قرارات خرج بعضها بنتائج انعكست إيجابا على الثورة، وأخرى كان لها الأثر في احداث تفكك وانشقاق في صفوف القادة من بينها أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.

الفصل التمهيدي:

الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية بعد إنعقاد مؤتمر الصومام.

المبحث الأول: أولوية السياسي على العسكري والداخلي على الخارج.

المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت 1957 خلفياته ونتائجه.

المبحث الثالث: تأسيس لجنة العمليات العسكرية ومصيرها.

المبحث الأول: أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.

المطلب الأول: نتائج مؤتمر الصومام وردود الفعل.

أولا: نتائج المؤتمر

نجح مؤتمر الصومام 1956 بأن يكون محطة مهمة في تاريخ الثورة الجزائرية[1]، لما نتج عنه من قرارات مست كل من الجوانب التنظيمية و السياسية و العسكرية[2]، وذلك بتقسيم البلاد الى 6 ولايات إضافة الصحراء وتقسيمها الى نواحي و قسمات وإنشاء المجالس من أهمها م.و.ث[3] الذي كان يتكون من 17 عضوا دائمين و 17 عضوا غير دائمين، و مهمته تحديد السياسة العامة للثورة، و إنشاء أيضا ل.ت.ت ومهمتها القيام بشؤون الثورة ومراقبة المنظمات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتتكون من :"عبان رمضان[4]، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة(*)"[5]، أما بالنسبة للجيش تم تنظيمه الى فيالق و الفيلق يتكون من ثلاث كتائب و الكتيبة من ثلاث فرق و الفرقة من ثلاث أفواج و الفوج يتألف من 11رجلا منهم عريف و جنديان[6]، إعطاء تسمية للجنود و المناضلين: فدائي، مجاهد، مسبل، والرتب[7].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصّومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954.1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2009، ص 155.

[2] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د. س، ص 122.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص –ص 151–152.

[4] ولد في 1920 بمنطقة القبائل، إنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري (حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية)، عضو في المنظمة الخاصة، عين بعد مؤتمر الصومام في لجنة التنسيق والتنفيذ. (للإستزادة أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2014، ص–ص 308–309).

* من مواليد مدينة البرواقية، كان من النخبة الجزائرية المثقفة، إنظم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، عضوا في اللجنة المركزية، بعد مؤتمر الصومام عين ضمن أعضاء المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، كما تولى في 1961 رئاسة الحكومة المؤقتة، (للإستزادة أنظر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، ص – ص 7 –9).

[5] مزبان سعيدي، جيش التحرير الوطني، تطوره ومعالم من إستراتيجيته العسكرية 1954. 1958، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والإتصال سيدي فرج، الجزائر، ص –ص 172 – 173.

[6] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص–ص 152 –153.

[7] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954. 1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص–ص31 –32.

هي: الجندي الأول، العريف، العريف الأول، المساعد، الملازم الأول، الملازم الثاني، الضابط الأول الضابط الثاني، الصاغ الأول، الصاغ الثاني كأعلى رتبة [1] مع تحديد الراتب، أما فيما يتعلق بالسياسة العامة تحديد شروط للتفاوض مع فرنسا، أما الشعار المعتمد تعزيز جبهة القتال والوصول إلى النصر المبين [2].

بخصوص أهم قرار نتج عن هذا المؤتمر أولوية السياسي على العسكري، حيث فصل بين السياسيين والعسكريين، فأعطى الأسبقية للسياسيين مما مكنهم من الهيمنة على قيادة الثورة وعلى ل.ت.ت، و م.و.ث [3].

منح مؤتمر الصومام الأولوية أيضا للداخل على الخارج، و كان الهدف منه إبعاد بوضياف[4]وبن بلة[5] عن الثورة[6]، وبالتالي تمكن عبان رمضان الذي كان على رأس السياسيين في فرض آرائه و قراراته من خلال مؤتمر الصومام، و ساعده في هذا تأييد السياسيين له و بأسلوب الحفاظ على الكفاح الجزائري وبإبعاده للعسكريين كان كتمهيد لفرض قيادته وآرائه واتخاذه لقرارات حاسمة في تاريخ الثورة والجزائر، وكل هذا أدى الى قيام صراع وتفكك بسبب تلك الخلافات والتي ألحقت أضرار بمسيرة الثورة الجزائرية [7].

---

[1] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص–ص 31 –32.

[2] المرجع نفسه، ص–ص 31–32.

[3] ثينو سيلفي، تاريخ حرب من أجل إستقلال الجزائر، منشورات الشهاب دحلب، الجزائر, 2013م، ص265.

[4] ولد سنة 1919، إنظم إلى حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة، ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل كما كان من مجموعة 22 مفجري الثورة، إعتقل في حادثة إختطاف الطائرة، (للإستزادة أنظر: الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص280).

[5] ولد في مدينة مغنية، رئيس المنظمة الخاصة، عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إنتقل إلى القاهرة بعد فراره من السجن، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر الصومام، كان ضمن أعضاء الطائرة المختطفة، تولى رئاسة الحكومة بعد الاستقلال (للإستزادة أنظر: سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص – ص 12 –13).

[6] مصطفى الهشماوي، مرجع سابق، ص 126.

[7] فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2 1990، ص245.

ثانيا: ردود الفعل

أ. رد فعل فرنسا:

ـ بعد إنعقاد المؤتمر قامت فرنسا بعملية قرصنة للطائرة الجزائرية التي كانت تحمل خمسة أعضاء للوفد الخارجي أثناء توجههم من المغرب إلى تونس[1].

ـ قيام فرنسا بعملية قمعية " معركة الجزائر" ووضع قوانين بحريّة الإعتقال حتى من المنازل، و كذلك فرض المراقبة المشددة و النهب و السرقة، و قيام بيجار[2]، بتوقيف عدد كبير من الجزائريين، و كان الهدف منه إلقاء القبض على العناصر المهمة في الثورة، و بعد إضراب 8 أيام 1957م تضاعفت الاعتقالات و الاغتيالات بدون محاكمة وبدون أسباب لذلك، وهذا دفع بفرنسا الى العمل على زيادة مراكز التعذيب بتحويل حتى المدارس لمراكز لها، كذلك زيادة عدد الثكنات من طرف الجنرال جاك ماسو استقر فيها المظليين، كما تواصلت عمليات الإعدام بإعدام أحمد زبانة وعبد القادر فراج، إضافة إلى عدد كبير من المناضلين الجزائريين[3]، كما هدفت الى فصل الشعب عن الثورة، و ذلك من خلال إقامة معسكرات وحشد أهالي منطقة معينة فيها، وفرض عليهم مراقبة مشددة ووصل عددهم إلى غاية مليون و700 ألف نسمة[4].

ـ تعزيز قواتها العسكرية في الجزائر تخوفا من تزايد نفوذ الثورة، ووصل عدد الجنود الفرنسيين الى نصف مليون جندي مما أدى الى أزمات لكن استطاعت الثورة تجاوزها [5].

---

[1] عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927.1963)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2006 – 2007، ص101.

[2] قائد الفرقة الثالثة للمظليين في الجزائر، وإشتهر أكثر خاصة بعد معركة الجزائر بالعمليات القمعية التي طبقها وبدون محاكمة. (للاستزادة أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954. 1962)، تر عالم المختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، د. س، ص 202).

[3] نبيلة لرباس، " المنطقة المستقلة خلال "معركة الجزائر" أوت 1956–أكتوبر "1957، دفاتر البحوث العلمية، ع1، مج 9، السنة 2021، ص. ص 140، 142.

[4] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة 1963 –1964، د. د، د. ب، د. س، ص 88.

[5] صلاح العقاد، المرجع نفسه، ص 88.

ـ مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر، بهدف التأثير على الثورة وحماية مصالحها في مصر لكن لم تستطع تحقيق الأهداف التي كانت مخططة لها، وبالتالي انعكس بالسلب عليها [1].

أ- رد فعل الشعب الجزائري على المؤتمر:

ـ قيام ج.ت.و بإضراب لمدة 8أيام وهذا في 4 فيفري 1957م وهذا ما دفع بالجنرال ماسو اتخاذه لإجراءات وأساليب للقضاء عليه، بفرضه العمل الإجباري على المضربين، كذلك التعذيب وإجبار الأطفال بالعودة للدراسة وتدمير المحلات التجارية وغيرها وبعد انتهائه صرحت فرنسا بأن الإضراب فشل في تحقيق مطالبه السياسية [2].

ـ اعتبار الشعب أن هذا الإضراب كان بمثابة تمهيد لتبليغ الرأي العالمي بقضيتهم والمطالبة بالاستقلال والحرية [3].

ـ زاد مؤتمر الصومام من الحماس لدى الشعب الجزائري وهذا بتزايد التفافه حول الثورة، ومنح التبرعات وكل هذا ساعد على تطوير الجيش، والذي بدوره كان دفعة قوية لدى المناضلين [4].

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص91.

[2] عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، د. د، د. ب، د. س، ص122.

[3] عبد المجيد عمراني، المرجع نفسه، ص 122.

[4] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص-ص166- 167.

المطلب الثاني: موقف الوفد الخارجي وقادة الولاية الأولى من قرارات مؤتمر الصومام

بعد إنعقاد مؤتمر الصومام، أرسل عبان رمضان رسالة إلى الوفد الخارجي (أحمد بن بلة) لإخباره بما جاء في قرارات هذا المؤتمر [1]، وكانت تلك الرسالة عبارة على قرارات تم اتخاذها وإنتهى الأمر".... **القرارات لا رجوع فيها، الآن وقد جرى تسمية سلطة الثورة وتحديد خطنا السياسي وتعيين الأهداف الواجب بلوغها ومسؤوليات الجميع وكل فرد بمفرده، يهم أن يسود بيننا جميعا تفاهم تام، لا سيما أننا نجتاح مرحلة حاسمة**"[2].

وكان رد فعل الوفد الخارجي [3] تقديم طعون لعدم تمكنه من حضور المؤتمر [4]، حيث اعتقد بن بلة أن المؤتمر كان الهدف منه إبعاده عن القيادة، كذلك إقناع الرأي العام بأن السبب وراء خوفه واعتراضه خوفه من أن جهازا بيوقراطيا جديدا للثورة يمكن أن يضيعها، كذلك اعتمد على مبررات أخرى أنه لم يتم تأكيد البعد الإسلامي العربي للثورة، حيث كان تقريره من 27 صفحة وأهم ما اعتمد عليه ما يلي [5]:

– رفضه لقرار أولوية الداخل على الخارج وإبعاد الوفد الخارجي، وأن للقادة التارخيين حق في تبني الثورة.

– رفضه لقرار أولوية السياسي على العسكري، وإبعاد السياسيين المنبوذين عن الثورة والمناصب الهامة [6].

---

[1] ميادة مزوزي، سليمان قريري، " تطور الصراع السياسي والعسكري للثورة التحريرية من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة 1956–1957"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع 02، مج 23، ديسمبر 2022، ص37.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر كميل قيصر داغر، دار النشر مؤسسة الأبحاث الغربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، طبعة العربية الأولى 1983، ص 159.

[3] هم: بوضياف، بن بلة، آيت أحمد، خيضر، مصطفى الأشرف، حيث هم من أعدوا للعمل المسلح، وكان هؤلاء بالخارج (للإستزادة أنظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحيث، د. ب، 2008، ص . ص 236، 238.

[4] مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص376.

[5] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1962.1954، دار هومة للطباعة، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص57.

[6] حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، د. ب، 2003، ص–ص212– 213.

– كما أكد بخطورة القرارات ويجب إعادة النظر فيها.

عارض قادة الأوراس ل.ت.ت لتعيينها قادة للولاية الأولى نظرا لماضيهم السياسي والعسكري [1]، بالإضافة إلى الموقف المعادي في كل من الولاية الخامسة وعناصر الوفد الخارجي، الأمر الذي جعل من بن بلة يستغل المعارضين للوقوف في وجه عبان، وهذا بإرساله أحمد بوزبيد وعبد الكريم السّوفي إلى النمامشة بتحذيرهم من القرارات المنبثقة عن المؤتمر وطرحها بأفكار سلبية[2]، كما إتصل أيضا بعبد الحفيظ بوالصوف بواسطة أمحمد يوسفي[3] لتشكيل قاعدة لمواجهة عبان، لكنه رفض بتبرير أنه موافق لقرارات المؤتمر، الأمر الذي دفع ببن بلة الإتصال بأحمد محساس[4]، وكان هذا الأخير من أبرز المناصرين له[5]، لتشكيل قاعدة أخرى في الحدود الشرقية، وقيامه بنشر الفتنة في الولاية الأولى[6] وسوق أهراس، وتحالفاته مع قادتها ومواجهة كل إبراهيم مزهودي[7] وعمار بن عودة[8] هذا الأخير الرافض لفكرة الزعامة وأقر بمبدأ القيادة الجماعية رغم محاولات محساس في إقناعه[9]، وكل هذا شكل عائقا أمام اللجنة لتطبيق قراراتها، لكن أصرت على تنفيذها[10].

إستخدمت اللجنة الجهود السياسية مثل العروض المقدمة لعلي محساس، ولجنتين للتحقيق في الأوراس بقيادة محمدي السعيد وعميروش، وبعد ذلك إستخدمت القوة[11].

---

[1] ميادة مزوزي، سليمان قريري، مرجع سابق، ص 58.

[2] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 58.

[3] مسؤول في المنظمة الخاصة بالعاصمة، خرج من السجن في 1955، إهتم بتموين جبهة التحرير الوطني بإسبانيا، وبعد الإستقلال أصبح المدير العام للأمن العام. (للإستزادة أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 346).

[4] حميد عبد القادر، مرجع لسابق، ص 113.

[5] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954.1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005–2006، ص166.

[6] حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص133.

[7] رائد جيش التحرير الوطني في تونس، إنظم إلى حزب الشعب كما كان عضو في جبهة التحرير الطني وأحد مسؤولي المنطقة الثانية. (للإستزادة أنظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 333).

[8] ميادة مزوزي، سليمان القريري، المرجع السابق، ص37.

[9] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 60.

[10] مسعود عثماني، مرجع سابق، ص377.

[11] عبد النور خيثر، المرجع سابق، ص 166.

بإلقاء القبض على محساس في القاهرة من طرف أُوعمران بتعليمة من عبان، لكنه تمكن من الفرار، بالإضافة إلى قادة آخرين من الأوراس من أمثال: عباس لغرور، لزهر شريط [1] بتهمة التمرد وتنفيذ حكم الإعدام عليهما [2]، كذلك نجد الموقف المعادي لدى بوضياف الذي رفض القرارات [3].

منذ إنعقاد المؤتمر حدثت تحولات خطيرة في مسار الثورة، بالتحالف بين قدماء حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية والإتحاد الديمقراطي والعلماء، بينما كانت ج.ت.و المنظم الوحيد للحركات الوطنية [4]، أما بالنسبة لآيت أحمد [5] فقد كان موقفه داعما للجنة بإستثناء تعيين الأمين دباغين مسؤولا عن البعثة الخارجية كانت النقطة الوحيدة التي عارض فيها اللجنة، أما خيضر [6] لم يخرج عن تحفظه بموقفه المحايد أثناء الصراع بأنه غير معني به [7].

وبعد حادثة الطائرة وإعتقال الوفد الخارجي [8] واصل أحمد بن بلة المواجهة من السجن[9].

---

[1] ولد في 1914، في 1953 إنظم إلى الجيش التونسي، عاد في 1954إلى الجزائر عمل على جمع الأموال من الأغنياء للثورة، عين مسؤولا على المنطقة من الجبل الأبيض إلى الحدود التونسية، من أهم المعارك التي قادها معركة وادي العلق. (للإستزادة أنظر: آسيا تميم، المرجع السابق، ص 272).

[2] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 166.

[3] ميادة مزوزي، سليمان قريري، مرجع سابق، ص37.

[4] المرجع نفسه، ص 37.

[5] ولد في 1926، إنظم إلى حزب الشعب الجزائري كان من المأيدين للعمل المسلح، عضو في اللجنة المركزية والمنظمة الخاصة، عضو في المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر الصومام، كما كان ضمن أعضاء حادثة إختطاف الطائرة للوفد الخارجي. (للإستزادة أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 263).

[6] ولد في 1921، من أعضاء المنظمة الخاصة، كان من مناصرين مصالي الحاج 1953 ومن الثوريين أثناء تفجير الثورة كما عين ضمن أعضاء المجلس الوطني للثورة. (للإستزادة أنظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص 246).

[7] محمد حربي، مصدر سابق، ص 170.

[8] مسعود عثماني، مرجع سابق، ص 378.

[9] محمد حربي، المصدر السابق، ص 159.

حيث كتب رسالة بإتفاقه مع (محمد يوسفي)، من أجل توقيف ل.ت.ت من توطيد سلطتها على كامل الثورة [1]، وبعد تولي الأمين دباغين رئاسة الوفد الخارجي حاول السيطرة على الوضع وإزالة الخلافات [2].

والقبول الذي كان لدى المجموعة الجديدة للوفد الخارجي من أمثال: عبد الحميد مهري وتوفيق المدني [3]، ساعد اللجنة في ممارسة عملها لكن هذا كان ظاهريا فقط[4].

المطلب الثالث: ردود فعل القيادات السياسية والعسكرية للثورة من قرار الأولوية.

من القادة العسكريين شارك علي كافي في المؤتمر ضمن وفد الولاية الثانية[5] الذي كان موقفه من قرار الأولوية [6] رؤيته بأن القرار هو إنهاء دور العسكريين و القضاء على الثوريين و الجيش و الإعتماد على مبدأ السلمية و المفاوضات، فحسب رأيه أن العسكريين كانوا معتقدين أن الثورة ستطول والسياسيين رأوا عكس ذلك، وبالتالي كان له الأثر في تفكيك الصفوف وإحداث الخلافات بين الداخل والخارج[7]، بالإضافة إلى لخضر بن طوبال الذي عارض ممارسات عبان وتفرده بالسلطة لوحده[8]، حيث كان من القادة العسكريين الذين دعموا فكرة أن الأرياف قادرة على تحمل مسؤولية الثورة[9].

أما عبد الحفيظ بوصوف كان يقود ولايته الخامسة من مراكش لم يدخل في صراع مع اللجنة فقد إختار الإحتراس ورأى أنه لو تصرف عكس ذلك لما كان يستطيع البقاء [10].

---

[1] محمد حربي، مصدر سابق، ص 159.

[2] مسعود عثماني، مرجع سابق، ص 178.

[3] عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص167.

[4] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص378.

[5] عبد القادر صحراوي، " مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة: الرئيسين بن يوسف بن خدة وعليّ كافي"، ع 6، ص68.

[6] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص52.

[7] عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص69.

[8] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956. 1965، دار قرطبة للنشر والتوزيع، د. ب، د. س، 2006م، ص15.

[9] إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني وعنوان الثورة ودليل دولة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عنكنون، الجزائر، د. س، ص 106.

[10] محمد حربي، مصدر سابق، ص 159.

بالإضافة إلى بن عودة [1] فقد كان موقفه أيضا التحفظ من قرار الأولوية خوفا من التفكك والإنشقاق بين القادة، كذلك سعد دحلب الذي لم يعر إهتمام للصراع نظرا لأنه كان سياسيا وعسكريا [2].

أما بالنسبة لبن يوسف بن خدة عضو ل.ت.ت يرى أن المؤتمر ملئ فراغ إيديولوجي وسياسي، رغم أنه لم يقم بتقييم الوضع العسكري جيدا إلا أنه إستطاع تنظيم الجيش، كما كان رده على علي كافي أن القرارات المنبثقة عن المؤتمر لم يقرها عبان[3]، أما كريم بلقاسم و العربي بن مهيدي فيرى عثماني مسعود بأنهما كانا معارضين لتطلعات عبان و تجاوزاته[4]، أما المؤرخ صالح بلحاج فيرى أنهما دعما عبان مما سهل عليه تطبيق قراراته، بالإضافة إلى المركزيين و العلماء، إذ تشكلت قيادة تنفيذية من سياسيين: عبان , بن خدة, دحلب وعسكريين: بن مهيدي, كريم بلقاسم[5].

أما بالنسبة للولاية السادسة فإن عدم حضورها للمؤتمر غير مبرر بأنها معارضة له، بل كانت تمر بظروف صعبة وحالة من التفكك والفوضى لم تمكنها من الحضور له [6].

---

[1] ولد في 1925، إنظم إلى المنظمة الخاصة بعد تأسيسها، كما إنظم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان ضمن مجموعة 22 ومن مفجري الثورة، شارك في مؤتمر الصومام وضمن أعضاء المجلس الوطني للثورة. (للإستزادة أنظر: أسيا تميم، المرجع السابق، ص-ص 125-127).

[2] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 52.

[3] عبد القادر صحراوي، مرجع سابق، ص. ص 70، 72.

[4] مسعود عثماني، مرجع سابق، ص 378.

[5] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص14.

[6] Hichemi DJIAR, le Congrès de la Soummam « Grandeur et servitude d'un acte fondateur », Editions ANEP, 2006, p 83.

المبحث الثاني :مؤتمر القاهرة أوت 1957 خلفياته ونتائجه.

المطلب الأول :أسباب إنعقاد المؤتمر.

إنعقد مؤتمر القاهرة لعدة أسباب وظروف مهدت له وهي:

ـ قراري الأولوية وكذلك إفراغ الثورة من بعدها الإسلامي العربي الذي لم يرد تماما في محتوى الصومام.

ـ قضية إختطاف الطائرة المغربية في 22أكتوبر1956 (أنظر الملحق رقم 1) التي كان على متنها زعماء الثورة (أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد).

ـ إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة لعزل الثورة الجزائرية عن محيطها العربي.

ـ الصراعات الداخلية بين عبان رمضان وجماعته الذين حاولوا السيطرة على زعامة الثورة مستغلين الظروف التي كانت عليها الجزائر.

إنعقد مؤتمر القاهرة من طرف أربع وثلاثون عضوا، وثلاثة وعشرون عضوا [1] من المصنفين بأنهم عسكريون وهم: "عمارة بوقلاز[2]، عمار بن عودة، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوالصوف، دهيليس سليمان، عبد الله بن طوبال، كريم بلقاسم، محمد العموري، عمر أُوعمران، محمود شريف(*)"[3].

---

[1] مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954. 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص–ص 195–196.

[2] من مواليد 1925، أصبح بعد مؤتمر الصومام مسؤولا عن ناحية سوق أهراس ومعظم الناحية الثانية، كما أصبح هضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومع بداية 1958 أصبح عضوا في قيادة العمليات العسكرية، (للإستزادة أنظر: الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص.ص 314.315).

* ولد سنة 1912، انخرط في صفوف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كان قائد على الولاية السادسة، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ كما كلف بوزارة التسليح والتموين لأول حكومة مؤقتة. (للإستزادة أنظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص 133).

[3] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص –ص 133– 134.

أما المدنيين :عبان رمضان، فرحات عباس، يوسف بن خدة، محمد بن يحيى، سعد دحلب، أحمد فرنسيس، إبراهيم مزهودي، الطيب ثعالبي، توفيق المدني، أمحمد يزيد، الأمين دباغين، عبد الحميد مهري، وقد كانت في جدول الأعمال نقطتان أساسيتان وهما توسيع م.و.ث، وتوسيع ل.ت.ت، وإعادة النظر في بعض بنود المؤتمر [1].

وقد كان الصراع عنيف بين كريم وبوصوف من جهة وعبان من جهة أخرى حول بعض القرارات التي إتخذت في مؤتمر الصومام كقرار الأولوية [2]، وأكد في لائحته النهائية أنها لا تكون إلا من حيث الفاعلية حيث كانت مصلحة الثورة [3].

في الحقيقة هذا التأكيد لم يكن إلا شكليا فالواقع لم يكن كذلك بالنسبة للنقطتين وعلى حد السواء لأن السلطة كلها إنتهت إلى القادة العسكريين الذين بدأوا يجنحون إلى الإستبداد رغم معارضة عبان أما النقطة الثانية فبإستثناء العلاقات مع الخارج فإن الداخل كان مستقلا وسيظل كذلك [4].

المطلب الثاني :قرارات مؤتمر القاهرة

. إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية إشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام [5].

حضر الثعالبي إجتماع دورة المجلس الوطني للثورة شهر أوت وقدم قبل ذلك تقريره حول وضعية المغرب، إستفاد منه عبان في تقديم تقريره العام للمجلس، وردت معلومات مفيدة عن تنظيم فدرالية المغرب، وقدراتها في دعم الثورة الجزائرية، شعر الثعالبي بأزمة السلطة التي تفاقمت خلال الدورة، والضعف الذي كان مسلطا من قبل العسكريين على عبان[6].

---

[1] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص . ص 133. 134.

[2] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص47.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954. 1962، الجزء الثاني، ص101.

[4] محمد العربي الزبيري، المصدر نفسه، ص101

[5] ميادة مزوزي، سليمان قريري، مرجع سابق، ص40

[6] عبد الله مقلاتي، "الطيب الثعالبي نضاله ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 11، ص–ص 30–31.

من أجل تهميش دوره، وكان يرغب هذا الأخير أن يتعامل مع الوزارة الخارجية المصرية، بدلا من الضباط العسكريين مثل: فتحي الذيب، خاصة عبان الذي حمل مسؤولية نقد قرارات الصومام لمصر لهذا أصر مغادرة ل.ت.ت للقاهرة والإستقرار في تونس [1].

كانت القرارات التي إتخذها م.و.ث بمثابة إنقلاب على سلطة عبان وكانت كالتالي [2]:

. تفويض ل.ت.ت لتولي إختصاصات القيادة العليا للثورة الجزائرية.

. إقرار مبدأ رفض المفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي لم تعترف بالاستقلال للجزائر.

. التأكيد على العروبة للجزائر أرضا وشعبا.

. إعطاء الحرية لأعضاء اللجنة في العمل بين العواصم العربية خاصة بين القاهرة وطرابلس وتونس ومراكش.

. توسيع النشاط الدبلوماسي للجنة على الصعيد الدولي من أجل كسب التأييد للقضية الجزائرية.

. إلغاء ما جاء من بعض القرارات في مؤتمر الصومام [3].

. توسيع م.و.ث ليتوسع من أربعة وثلاثين عضوا إلى أربعة و خمسين عضوا[4].

. إعتبار المجلس هو الممثل الوحيد لجميع التيارات السياسية التي إنضمت إلى الثورة التحريرية.

. إعطاء أكثر الصلاحيات للمجلس على حساب ل.ت.ت التي حددت صلاحياتها[5].

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص-ص 30-31.

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص-ص 30-31.

[3] مريم الصغير، مرجع سابق، ص-ص 198- 199.

[4] مريم الصغير، المرجع نفسه، ص -ص198- 199.

[5] المرجع نفسه، ص-ص 198- 199.

. إثر إنعقاد م.و.ث في القاهرة وخروج ل.ت.ت إلى تونس أين قدم توفيق المدني تقرير عمل الوفد الخارجي إلى م.و.ث ضمن نشاط وأعمال مكتب القاهرة لوفد ج.ت.و في الفترة الممتدة من 1956 إلى 20 أوت 1957، أما أعمال المكتب فركزت على التغلب عن الآثار الناجمة عن غياب الزعماء الخمسة إثر إختطاف طائرتهم ، وإقناع مختلف الأطراف بقرارات مؤتمر الصومام ومواجهة أعمال أحمد محساس وتطهير طرق عبور السلاح وضمان مركزي طرابلس وتونس وخاصة ليبيا بقبول إنتقال السلاح برا عبر أراضيها وإرسال الوفود إلى مختلف الجهات بين أوروبا وآسيا للدعوة إلى دعم القضية الجزائرية وتزويد الثورة بالسلاح و بالمذياع والنشرات والمؤتمرات والإهتمام بها[1].

فبالنسبة للأعضاء 34 (فكلهم أصليون، بعد ما كان نصفهم أصليون، ونصفهم مساعدون) ثلثي الأعضاء كانوا ضباط، ثلاثة أرباعهم كانوا لا يزالون بالداخل، كما أن المجلس لم يقم بإنتخاب الأعضاء الجدد، بإعتبار ذلك العمل من إختصاصاتهم التأسيسية[2].

بل كانت ل.ت.ت هي من قامت بإختيارهم، مما أتاح الفرصة للأقوياء لتعيين موالين لهم في المجلس [3].

بالإضافة إلى تأسيس ل.ع.ع ، في شهر أفريل 1958م، والتي ضمت كلا من هواري بومدين والسعيد محمدي وعمار بن عودة ولعموري وعمار بوقلاز [4].

[1] رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري –قسنطينة، السنة 2005-2006، ص –ص144-145.

[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 17.

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 17.

[4] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي من حرب العالمية الثانية إلى إستقلال 1نوفمبر 1962 "سيرى الإمام محمد البشير الإبراهيمي"، د. د، د. ب، 2017م، ص445.

المطلب الثالث: نتائج مؤتمر القاهرة.

كان مؤتمر القاهرة من أكثر المحطات التاريخية جدلا فقد تناقضت وجهات النظر حوله، فهناك من وصفه بالإنقلاب العسكري الأول في تاريخ الثورة، أو اجتماع الثأر من مؤتمر الصومام، في حين وصفه الآخرون بأنه حركة تصحيح ثوري، نجحت في إنقاض الثورة من الإنحراف لأن دعوة إنعقاد هذا الإجتماع كان بصفة عادية، كون القانون الداخلي م.و.ث ينص على إنعقاده بصورة دورية مرة كل سنة، فإنعقاده لم يخلوا من المناورة السياسية الهادفة لإقصاء عناصر من داخل ل.ت.ت [1].

. توزيع الإختصاصات بين القادة العسكرية و ل.ت.ت بالخارج.

. تحديد نوعية اللجان التي توكل إليها إدارة شؤون الثورة في الداخل والخارج عسكريا وإداريا.

. تحديد الحد الأدنى للشروط الواجب توفرها قبل الدخول في أي مفاوضات مع فرنسا وقبل الإتفاق على وقف إطلاق النار.

. إختفاء عبان من الساحة وإندماج أتباعه داخل الصفوف المؤيدة لكريم، الذي واصل رفقة أنصاره في إعادة ترتيب البيت إلى غاية أفريل 1958م [2].

حيث إنعقدت ل.ت.ت في ثوبها الجديد وأمامها جدول الأعمال المحضر من قبل كريم على محورين:

الأول :المضايقات التي يتلقاها ج.ت.و أثناء عبوره الأراضي المغربية والتونسية.

الثاني :هو توزيع المهام على أعضاء ل.ت.ت، وكان ينص على خلق ثمانية مديريات وهي كالآتي[3]:

---

[1] ميادة مزوزي، سليمان قريري، مرجع سابق، ص 41

[2] ميادة مزوزي، سليمان قريري، المرجع نفسه، ص 41.

[3] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص-ص 135- 136.

-مديرية الحرب تحت إشراف كريم بلقاسم [1].

-مديرية التسليح والتموين تحت إشراف أوعمران [2].

. مديرية الإرتباط والإتصال تحت إشراف بوالصوف.

-مديرية العلاقات الخارجية تحت إشراف الأمين دباغين.

-مديرية المالية تحت إشراف محمود الشريف [3].

-مديرية الشؤون الإجتماعية تحت إشراف عبد الحميد مهري.

-مديرية الصحافة تحت إشراف فرحات عباس، حيث كان أداء هذه المديريات يختلف من مديرية إلى أخرى [4].

كانت نتائج المؤتمر منصبة على المسائل الأساسية للثورة، والتنظيم الداخلي وقد خرج بقرارات سياسية عسكرية هامة منها:

1. بالنسبة لـ م.و.ث و لـ ل.ت.ت: توسيع تشكيلة م.و.ث حيث أصبح عدد الأعضاء أربعة وخمسون عضوا [5].

[1] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص-ص 135- 136.

[2] ولد في 1919، من أبرز مفجري الثورة، بعد إختطاف الطائرة كلف بضبط الأوضاع بتونس، كما كلف بالتسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، عين رئيسا لبعثة جبهة التحرير الوطني بعد تشكيل الحكومة المؤقتة. (للإستزادة أنظر: آسيا تميم، مرجع سابق، ص 251).

[3] ولد سنة 1912، إنخرط في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبعد إندلاع الثورة تولى قيادة الكومندوس العسكري، قائد للولاية السادسة عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، كلف بوزارة التسليح وتموين لأول حكومة مؤقتة. (للإستزادة أنظر: آسيا تميم، المرجع نفسه، ص 133).

[4] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص-ص 135- 136.

[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954. 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، 236.

. يحتوي المجلس على تسعة أعضاء قدامى وهم: بيطاط رابح، عيسات إيدير، بوضياف محمد، آيت أحمد حسين، محمد خيضر، أحمد بن بلة، محمد البجاوي، دوم أحمد، الوانشي الصالح.

. كما يحتوي أيضا ثلاثة أعضاء غائبون على مؤتمر القاهرة: محمدي السعيد، محساس أحمد، القايد مولود، أي بمجموع أربعة وثلاثون عضوا [1].

يبقى عشرين عضو سيتم تعيينهم من ضمن هؤلاء، من المحتمل أن يكون عميروش وبعض القادة العسكرية بلجان الولايات، أو قادة المناطق والقادة قاسي، إيدير مولود[2]، وواحد أو إثنان من ممثلي فيدرالية جبهة التحرير في فرنسا مثل عباس التركي الإتحاد العام للعمال الجزائريين والممثل الإضافي عنه بومنجل أحمد، مهري إدريس، و ل.ت.ت تشكل تسعة أعضاء دائمين :عبان رمضان عضو سابق في اللجنة، كريم بلقاسم عضو سابق، الأمين دباغين رئيس المندوبية بالخارج وعضو سابق، عمران مندوب عسكري بالخارج وعضو سابق، لخضر بن طوبال القائد السابق للولاية الثانية، عبد الحفيظ بوالصوف قائد الولاية الخامسة[3].

2. إعلان تضامن مع الأعضاء الغائبين القدامى المسجونين الموجودين ضمن القائمة الشرفية لـ ل.ت.ت، وكذلك م.و.ث.

3. البحث عن مصالحة من أجل وضع نهاية للصراع بين قادة الثورة حتى 1956م.

4. إلغاء ما يسمى بأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج [4].

---

[1] بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص. ص 101، 103.

[2] رئيس الديوان العسكري لكريم، كان ضابط في الجيش الفرنسي ثم فر منه، التحق بالبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، رئيس الديوان العسكري لوزارة القوات المسلحة بقيادة كريم، ضابط استخبارات. (للاستزادة أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 56).

[3] بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص. ص 101، 103.

[4] الصادق عبد المالك، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954. 1962 (محمد العموري . محمد عواشرية) أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2018 . 2019، ص 231.

5. في إطار مخطط النظام المستقل الجزائري، فإن الهدف إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية شعبية، دون أن ننسى المبادئ الأساسية للدين الإسلامي.

6. بالنسبة للمبدأ الذي من خلاله تموقعت ل.ت.ت في الداخل لم يعد مطروحا[1].

7. تم إبعاد كل من بن خدة بن يوسف، سعد دحلب من اللجنة لأسباب مجهولة وكان عضوا في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية [2].

. دور م.و.ث وإنتصار الجناح المعارض لمؤتمر الصومام بالتراجع عن قرارته محل خلاف.

. منح ل.ت.ت صلاحيات واسعة، بإستثناء ما يتعلق بمستقبل البلاد :مثل مفاوضات أو وقف الحرب أو الإنحياز إلى كتلة أو أخرى كطرف ثالث في القضية الجزائرية[3].

. تراجع عبان رمضان حول ترجيح كفة المعارضين إلى جانب مصادقة مجلس الثورة على قرار رد الإعتبار للقادة السجناء، لأن كان لهم فضل في تنظيم إندلاع الفاتح نوفمبر 1954م[4].

[1] بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص. ص 101، 103.

[2] بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص. ص 101، 103.

[3] ميلود تيزي، "خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام "1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع الأول، ص157.

[4] ميلود تيزي، مرجع سابق، 157.

المبحث الثالث: تأسيس لجنة العمليات العسكرية ومصيرها.

المطلب الأول: خلفيات تأسيس اللجنة العسكرية.

. تدهور الأوضاع في ق.ش[1] وفي الولايات التاريخية 1957، كما شهدت الثورة أحداث إنعكست بصورة وخيمة على النشاط الثوري، نذكر معركة الجزائر التي إنتهت بتفكيك خلايا الثورة وخروج ل.ت.ت إثر إستشهاد محمد العربي بن مهيدي، لكن بعد أن إستطاعت قيادة الثورة تنظيم ق.ش والولايتين الأولى والثانية، إعترضتها أزمات داخلية أخرى أو ما تعرف بقضية عبان رمضان [2].

. طرح العقيد عمار بوقلاز 16 سبتمبر 1957 عن فكرة توحيد جميع شبكات الدعم اللوجستيكي تحت إدارة ق.ش، لكن تم رفض هذا الرأي من طرف كريم بلقاسم الذي كان يترأس ل.ت.ت بخطورة هذا الأمر بتركز الثورة في المناطق الحدودية على حساب المناطق الداخلية[3].

. بعد تعيين شال قائد لأركان الجيش من طرف الجنرال ديغول شرع في الإعداد للهجوم العسكري 1958م، حيث كان هدفه عزل الولايات الداخلية عن قواعد التسليح والتموين والقاعدة الشرقية، كذلك عزل الشعب عن المجاهدين والثورة، كما قامت بإنشاء خط مكهرب سمي بإسمه خط شال أو خط الموت لتدعيم خط موريس [4].

الذي كان أيضا منسوب إلى أندري موريس الذي سعى إلى إبقاء الإستعمار الفرنسي في الجزائر، وقع عليه في 20 جوان 1957، ومواصلة عملية العزل والتفرد بالجزائر وفصلها حتى عن الدول العربية والمغاربية [5].

---

[1] هي منطقة سوق أهراس وحددت خلال الثورة بالقاعدة الشرقية، كانت جزء من المنطقة الثانية أثناء إندلاع الثورة، بقيادة ديدوش مراد. (للإستزادة أنظر الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص. ص 17، 65).

[2] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص 206

[3] نفسه، ص 206.

[4] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929.1979، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ج 1، ص 120.

[5] محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957.1958، منشورات الشهاب، د. ب، 2014، ص64.

. في 1958 قامت ل.ت.ت بتطوير العمل الثوري على الحدود وذلك من خلال ترقية القدرة القتالية للجيش وتقسيمهم إلى مجموعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي أواخر سنة 1957م، والذين تمكنوا من إقناع كريم بلقاسم بإعادة تشكيل فرق ومجموعات ج.ت.و، للتماشي مع الوضع الصعب خاصة الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية، وكل هذا شجع على تحديث الجيش خاصة المناطق الحدودية[1]. والمضاعفة في عدد الفيالق وهذه الجهود دفعت بقيادة الثورة إلى القيام بمشروع هيئة نظامية تشرف على النشاط الثوري [2].

. إهتمام قادة الثورة بإستحداث جيش نظامي آخر بالداخل وهذا لتوفر الظروف الملائمة لهذا الأمر، بالإضافة إلى خطوط الموت المطبقة من طرف فرنسا هذا أحدث صراع بين قادة الخارج والداخل، حيث أن هذا الأخير وجه إتهامات لقادة الخارج بأنهم هم من قاموا بحجز الأسلحة ومنع دخولها وأنهم مقصرين تجاه عملية تزويد الداخل بالسلاح [3].

المطلب الثاني: لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية

في 9 أفريل 1958 قام كريم بلقاسم بطرح فكرته علنا وهي تشكيل ل.ع.ع (COM)، وهي مؤسسة عسكرية مشرفة وموحدة للجيش من الحدود الشرقية إلى الغربية، هذا لما كانت تعانيه فكرة قيادة الجيش من صراعات بلقاسم، بوالصوف، بن طوبال[4].وتم التأسيس في ربيع 1958، إلتحق بها عمارة بوقلاز وأصبح عضوا فيها عند تشكيلها وخلفه محمد عواشرية [5] في منصب قائد ق.ش[6].

---

[1] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص207.

[2] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص 207.

[3] أحمد مسعود سيد علي، " دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة الجزائرية 1958-1960"، مجلة البحوث والدراسات، ع 14، صيف 2012، ص-ص 292-293.

[4] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 208.

[5] ولد سنة 1927، تدرب في الجيش الفرنسي، بعد إنفجار الثورة إنظم لها، قاد عدة معارك في القاعدة الشرقية، كما عمل على تزويد الثورة بالسلاح من خلال الحدود التونسية. (للإستزدة أنظر: الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص. ص 317، 319، 320).

[6] عمر تابليت، القاعدة الشرقية، نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الأستنزاف، دار الألمعية للنشر والتوزيع، د. ب، 2011، ص 224.

كان أول إجتماع لها في 26 أفريل 1958، حضره كل من: كريم بلقاسم، بن طوبال، محمدي السعيد، محمد العموري، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، هذا الأخير تمت ترقيته إلى رتبة عقيد، وقسمت اللجنة إلى قيادة في مدينة كاف (تونس) برئاسة محمدي السعيد والأعضاء هم: محمد العموري، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، كانت تشرف على الولاية الأولى والثانية، أما القيادة في المغرب [1] كانت في وجدة ومحاولة كريم بلقاسم في منح القيادة لسليمان دهيليس (صادق) لكن بعد رفض بوالصوف لهذا تنازل دهيليس لبومدين(أنظر الملحق رقم 2) لقيادتها [2] وبقي عضو فيها، أشرفت على الولاية الرابعة والخامسة.

وكان من مهام اللجنة القضاء على خطي شال وموريس، وتعديل مشكلة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وللإلتحاق بالثورة [3].

بالنسبة ل.ع.ع الغربية كان لها دورا هاما في تنظيم الجيش وربط الإتصال مع الولاية الخامسة، والإمداد بالسلاح وإنشاء المدارس والمراكز وغيرها من التعديلات، كما إستعانت أيضا بالجزائريين المترددين على الأراضي المغربية وتجار الحرف والأواني الفخارية المصنوعة في المغرب والمصدرة إلى الجزائر بتخزين الأسلحة فيها وإدخالها [4].

وبهذا إستطاعت ل.ع.ع من تحقيق نتائج معتبرة وملموسة كهيكلة الجيش وتدعيمه بعناصر مثقفة ومحترفة رغم النتائج الوخيمة التي تعرضت لها، وصعوبات مواجهة خطي شال وموريس، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى تفاقم مشكلة السلاح ومست كل الولايات[5].

[1] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 208.

[2] أحمد مسعود سيد علي، دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية، مرجع سابق، ص 194.

[3] الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 209.

[4] أحمد مسعود سيد علي، دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية، المرجع السابق، ص-ص193- 194.

[5] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 209.

المطلب الثالث: مصير لجنة العمليات العسكرية.

كان نتيجة عدم توضيح العلاقة بين قيادة العمليات العسكرية ل.ت.ت أثارا سلبية، وكانت البداية بإنتقاد قائد الولاية الأولى العقيد محمد العموري للجنة التنسيق والتنفيذ ولقائدها كريم بالذات، ثم تحولت هذه الخلافات إلى مواجهة مباشرة معها، وإستشارت القادات حول موضوع تأسيس ح.م.ج.ج، وهذا الموضوع لقي إهتماما وإنضمام العديد من خصوم اللجنة، الأمر الذي عجل بإنهاءها ومعاقبة بعض قادتها [1].

بمناسبة إنعقاد م.و.ث حلت ل.ع.ع [2]، ووجهت إتهامات لأعضائها بالتقصير في عملية الدعم الثوري وطبقت إجراءات صارمة في حقهم، لكن كان تمييز وتحايل في تطبيق العقوبات، فطبقت بقسوة فقط ضد قادة الولاية الأولى ق.ش[3]، أما باقي الأعضاء فلم تكن كذلك مما دفع بتعاطف محمد أنواورة مع العموري[4]، الذي أنزلت رتبته ونفيه إلى جدة، لكنه ظل في ليبيا [5]، أما بالنسبة إلى بوقلاز فتعاطف معه محمد عواشرية [6]، هو الآخر نزلت رتبته إلى نقيب ومنعه من ممارسة أي نشاط ونفيه إلى بغداد، وبن عودة أبعد إلى بيروت لمدة ثلاث أشهر، ومحمدي السعيد المسؤول الأول عن اللجنة تم إلحاقه ح.م.ج.ج في القاهرة [7].

---

[1] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص-ص 210- 211

[2] تابليت عمر، مرجع سابق، ص224.

[3] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 122.

[4] تابليت عمر، المرجع السابق، ص 224.

[5] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 122.

[6] تابليت عمر، مرجع سابق، ص 224.

[7] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 122.

خلاصة الفصل:

كان لمؤتمر الصومام الأثر الأكبر على مسار الكفاح الجزائري وبداية حاسمة لما مرت به الثورة الجزائرية من أحداث، حيث جاء لإعادة هيكلة وتنظيم الثورة، كما خرج بأبرز القرارات كأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وهذا الذي شكل خطرا وأثرا كبيرا بعد ذلك، بالرغم من المحاولات الأولية لتسوية هذا النزاع مثل مؤتمر القاهرة، كما كانت الظروف المتدهورة بالنسبة كذلك للجانب العسكري، بالإضافة إلى المخططات الفرنسية للقضاء على الثورة وإحاطتها وإخمادها، وبهذا تم الإتفاق على إنشاء قاعدتي للعمليات العسكرية أو ما يعرف بلجنة العمليات الشرقية بتونس أو الغربية بالمغرب حيث تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق إنجازات كبيرة وتنظيم الجيش وإيصال السلاح والتموين.

الفصل الأول:

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأبرز تحدياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي 1958/ 1960.

المبحث الأول: ظروف وأسباب تأسيس الحكومة المؤقتة.

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19م.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية في مواجهات المخططات الفرنسية.

تمهيد:

هيئت الظروف ل.ت.ت الثانية بتأسيس ح.م.ج.ج هذه الأخيرة التي جاءت نتيجة لما كانت تمر به الجزائر من وضع متدهور خاصة السياسي والعسكري، وأصبحت المسؤول عن الثورة، وإعطاء روح جديدة بين القادة، وبالتالي فإن تأسيسها كان منعطفا ومنعرجا حاسما في التطور السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية، رغم ما واجهته من أزمات وصعوبات سواءا داخليا على أرض الوطن أو خارجيا المستعمر الفرنسي.

المبحث الأول :ظروف وأسباب تأسيس الحكومة المؤقتة.

المطلب الأول: لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.

بعد خروج اللجنة من الجزائر، قام كريم بإعادة تشكيلها (أنظر الملحق رقم 3) بطريقة جعلها تحت نفوذه، وضم إليها بن طوبال، وبوالصوف، وأُوعمران، ومحمود شريف، مما أعاد الكفة مرة أخرى لصالح العسكريين بعد أن كانت لصالح السياسيين في اللجنة الأولى، حيث أصبح عددهم في هذه اللجنة أربعة فقط، مقابل خمسة عقداء [1]، أما السجناء الخمسة فقد إتخذ المجلس قرارات أخرى وهي: رفع عدد أعضاء م.و.ث إلى أربعة وخمسين، وتعيين ل.ت.ت جديدة تتكون من تسعة أعضاء كما ذكرنا مسبقا [2].

وقد تم تحضير جدول أعمال من قبل كريم وهو توزيع المهام على أعضاء اللجنة، وخلق ثماني مديريات وهي كالآتي:

1/ مديرية الحرب تحت إشراف كريم بلقاسم.

2/ مديرية التسليح والتموين تحت إشراف أُوعمران.

3/ الإتصال تحت إشراف بوصوف.

4/ مديرية العلاقات الخارجية تحت إشراف الأمين دباغين [3].

5/ مديرية الداخلية لخضر بن طوبال.

6/ مديرية الشؤون الاجتماعية عبد الحميد مهري.

7/ مديرية التسليح محمود شريف [4].

---

[1] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 84.

[2] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص 47.

[3] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص–ص 135– 136.

[4] مركز الخطابي للدراسات، الملحمة الجزائرية السياق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 وأبعادها السياسية والإجتماعية والعسكرية، 1443ه-2022م، ص 245.

8/ مديرية الإعلام فرحات عباس [1].

يقول السيد أُوعمران"...**قبل إنشاء تلك اللجنة فإن الوفد الخارجي هو الذي كان يتكلف بالتسليح ويمون منطقة سوق أهراس وأحيانا الولاية الأولى، وذات يوم أتى كريم وعبان إلى المستشفى بالبليدة وأخبراني أنه تم تعييني عضوا تحت مسؤولية الدكتور الأمين...**"[2].

وقد كان تنافر بين عبان وكريم، يرجع بالأصل قبل خروجهم من الجزائر، وأمام تفاقم الأمر وقع الإجماع بين بعض أعضاء اللجنة، دون علم الأعضاء الآخرين على إبعاد عبان ففكروا في سجنه ثم في إقناعه بضرورة علاجه في أوربا، لكنه لم يخضع لهم، ثم وضعوا له مكيدة لجلبه إلى المغرب، وتم قتله خنقا في27 ديسمبر1957م، أخفيت وفاته[3]، لكن الخبر المحزن هو إعلان إستشهاده في جريدة المجاهد الناطقة بإسم جبهة التحرير الوطني في صفحتها الأولى، أين نشرت صور لعبان تحت عنوان عبان يستشهد في ميدان الشرف[4].

قامت اللجنة الجديدة بتوحيد قيادة الجيش أين بادر كريم بلقاسم بإنشاء ما يسمى ل.ع.ع وهي في الحقيقة شبه هيئة أركان حرب، مقسمة إلى لجنتين لجنة الشرق ولجنة الغرب [5].

---

[1] مركز الخطابي للدراسات، مرجع سابق، ص 245.

[2] وهيبة سعيدي، مرجع سابق، ص 49.

[3] مركز الخطابي للدراسات، المرجع السابق، ص–ص 155–156.

[4] محمد شبوب، إجتماع العقداء من 11أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه أسبابه إنعكاسته على مسار الثورة، مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص–ص 10–11.

[5] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص49.

أما بخصوص القرارات بما يتعلق بالجيش والأولوية المطلقة لتأمين توصيل السلاح فقد تم الإتفاق على ما يلي:

أ. بالنسبة للحدود الشرقية:

. ضرورة فتح ثغرات تسمح بتوصيل الأسلحة.

. إمكانية إلقاء أسلحة بواسطة المضلات.

ب . بالنسبة للحدود الغربية:

. محاولة الحصول على الموافقة الضمنية لإسبانيا على الخصوص.

. الحصول بشتى الوسائل على الأسلحة والذخائر الموجودة في مستودعات الفرنسيين والأمريكيين والتي توجد فوق التراب المغربي إلا أن المساعي إتسمت بالفوضى [1].

المطلب الثاني: وصول شارل ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا.

بعد تولي الجنرال ديغول الحكم في فرنسا وبداية الجمهورية الخامسة لما كانت تمر به فرنسا من أوضاع صعبة، ونتيجة تمرد 13 ماي 1958م، طالبوا بدعوته لتسلم الحكم للنهوض بفرنسا[2]وقبل ذلك عند إستدعائه كان رئيسا لهيئة أركان الجيش الفرنسي حيث ظل يشتغل ذلك المنصب حتى أكتوبر1959م، وعلى إثر الخلاف الذي نشب في أواخر الخمسينيات بين الجنرال ديغول ومجموعة العسكريين الفرنسيين الذين عارضوا سياسته حول مستقبل الإستعمار في الجزائر، وكان إلى جانب الجزائر" شارل" أحد مخططين الرئيسيين للحركة الانقلابية الفاشلة ضد ديغول[3].

---

[1] وهيبة سعيدي، مرجع سابق، ص 50.

[2] مريم حيفر، السبتي غيلاني، مشروع تقرير المصير سنة 1959 وموقف المستوطنين منه، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع 2، مج 10، ديسمبر 2019، ص 647.

[3] فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ج 2، ص 709

وبدأ ممارسة مهامه في نوفمبر1959م، وإختار" ميشال دوبريه" لتشكيل حكومته الأولى 1959، حدود الخطوط العريضة لسياسته الداخلية بإعادة النهوض الإقتصادي وإصدار الفرنك الجديد، وسياسته الإستعمارية بنمط شراكة جديدة مع الأقاليم ما وراء البحار وإعطاء فرنسا دورها وهيبتها في العالم [1].

كانوا يعتقدون أن ديغول بإستطاعته حل مسألة الجزائر بتسوية ليبيرالية مشرفة، ولكنه أخطأ الطريق عندما إعتمد في البداية على وسيلة الضغط العسكري وحماسة الإستراتيجية السابقة من جديد حتى يصل إلى التسوية المطلوبة[2]، فبعد أن قدم دعمه لفرنسا بقوله في الجزائر في4 جوان1958م" **لقد فهمتكم** "وفي مدينة مستغانم في 7 جوان **"لتحيا الجزائر فرنسية"** عاد شارل ديغول يعطي سياسته الجزائرية إتجاها جديدا[3]، لكنه تنكر لبعض المبادئ الديمقراطية البديهية في العهد الرئاسي، وأن الجمهورية الخامسة بالنسبة لهم هي ديغول شخصا ومنهجا، وما لا ينكره هؤلاء أن ديغول أتى إلى الحكم في وقت كانت تعاني فرنسا تدهورا ماديا ومعنويا، ولم يصل إلى الحكم إلا بناء على رغبة شعبية نادرة الوقوع [4]، وقد كانت غاية ديغول السيطرة على البرلمان، ومن ثم منح السلطة التنفيذية وسائل دستورية لفرض إرادتها، الفصل رقم 44 من الدستور الفرنسي تمنح الحكومة حق تمرير قانون ما من دون نقاش ولا تصويت إلا أن تكون عرضة للائحة سحب ثقة تودع خلال أربع وعشرين ساعة ويوقعها النواب[5].

[1] عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، د. ب، 2005، ص 130

[2] صلاح حسن الربيعي، إستراتيجية حروب التحرير الوطنية، مركز الكتاب الأكاديمي، د. ب، د. س، 2015، ص 145.

[3] عبد الفتاح أبو عيشة، المرجع السابق، ص 130.

[4] ضاهر تركي، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط 2، دار الحسام، بيروت، 1992، ص 73.

[5] أيمن بوغانمي، الشعب يريد حين تأكل الديمقراطية نفسها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د. ب، د.س، 2022، ص85.

قد كانت له بعض النجاحات في منح الإستقلال والحكم الذاتي للعديد من المستعمرات التي كانت تحكمها فرنسا، أين واجهته مشكلة مع الجنرالات في الجزائر الذين تمردوا على منحه للجزائر الحكم الذاتي أو البدء بمفاوضات الإستقلال، فنجح بذلك ديغول في القضاء على حركة تمرد الجنرالات [1].

إن الدستور الذي وضعه ديغول 1958م قرر بموجبه منح إستقلال الأقاليم الخاضعة لفرنسا حيث تكون فرنسا مع الجمهوريات الإفريقية التي توافق عليه رابطة أو تجمع يسمى عادة بالجماعة الفرنسية، وقد قبلت جميع الأقاليم هذا الوضع ما عدا غينيا التي فضلت أن تستقل دون الإرتباط بفرنسا [2].

وقد حملت رسالة ديغول العديد من المفاهيم لعل أهمها ما يلي:

أولا :وضع كامل القطر الجزائري تحت إدارة باريس.

ثانيا :عروض مشروع السلام على المجاهدين تطمح فرنسا في تحقيقه معهم في آخر الأمر يعتبر ملاذ أخير للمحافظة على تواجد فرنسا بالجزائر.

ثالثا :تدعيم الوجود الفكري بشكل يجعل كل ما يحدث في المعركة لا يعرقل قراراته [3].

---

[1] ضاهر تركي، مرجع سابق، ص–ص 74– 73.

[2] عامر الهادي، مواقف الدول الإفريقية من الثورة الجزائرية 1954، 1962، رسالة دوكتوراه في التاريخ الحديث، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2015–2016، ص 66.

[3] الشيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون –الجزائر–، د. س، ص. ص 280، 282

أمام الوضع المتدهور، إستلم ديغول مقاليد الحكم في فرنسا، وراح يعمل منذ البداية على بناء المنظومة السياسية الفرنسية، وذلك بإعلانه عن الإستفتاء حول دستور الجمهورية الخاصة وعرض عليها الإستقلال إما عن طريق إستقلال الدستور الذي سيطرح في 09/28/ 1958[1].

المطلب الثالث :المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة.

زار شارل ديغول الجزائر يوم 04 جوان1958، وقد توجه لوهران يوم06 جوان1958، وأعلن منها قائلا"...**أن فرنسا موجودة هنا وستبقى إلى الأبد"** ثم قرن أقواله بالأفعال في شتى المجالات ، ففي المجال العسكري، عين"موريس شال" قائدا عاما للقوات الفرنسية[2] في الجزائر من أجل تصفية الثورة الجزائرية، كما تبنى برنامج عرف ببرنامج شال، وهو مشروع للقضاء على الثورة الجزائرية، يقوم على أساس أن ج.ت.و ما يزال في مرحلته الأولى، وأن قيادة الولاية مستقلة إستقلالا كاملا عن قيادة الولايات الأخرى، عندما تكون العمليات العسكرية تجري في الولاية الخامسة، لن تتدخل الولاية الرابعة، وقد كان يتمثل في حشد القوات العسكرية الهائلة، وتمركزها في منطقة معينة من المناطق التي يسيطر عليها ج.ت.و، بعد محاصرتها جوا وبرا وسد جميع النوافذ فيها، أين إمتدت الهجومات من الونشريس وبلاد القبائل غربا، إلى الحدود التونسية شرقا، وطلب شال من ديغول وسائل مادية وبشرية تحصل عليها كلها[3]، فكان هدفه تهدئة الولاية الأولى والثانية، ثم جر قادة الثورة في الداخل إلى سياسته الجديدة في تسليم أنفسهم[4] وقد إستخدم أسلحة متطورة جدا بل أسلحة محرمة دوليا "كالنابالم"[5].

---

[1] معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، سنة الجامعية 2001 -2002، ص-ص 116-117.

[2] بشير سعيدوني، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع 3، مج الثاني، جانفي 2014، ص-ص 308-309 .

[3] بشير سعيدوني، المرجع نفسه، ص-ص 308-309.

[4] معمر العايب، المرجع السابق، ص 118.

[5] بشير سعيدوني، المرجع السابق، ص 309.

بالإضافة إلى خط موريس على طول الحدود البرية الشمالية للجزائر، وإدراكا منه لتأثير خط موريس على الثورة خاصة في الجانب العسكري [1].

أنشأ شال قوات خاصة سنة 1959 عرفت بإسم الصاعقة القناصة لكل فرقة منها تضم 25إلى40 %من المسلمين [2]، أما عملية الحزام شملت جبال الظهرة، وزكار، والونشريس طريق الإتصالات بين الولايات الثالثة والثانية والرابعة، وخلال العملية شنت القوات الفرنسية عمليتين مكتملتين على جبال عمور، وجهات عين الصفرة والثالثة على جبال أولاد نايل، وجزء من بلاد أمزاب [3].

كذلك عمليات التاج بالولاية الخامسة قادها العقيد بيجار وإمتدت من فيفري إلى أفريل1959، وعمليات المجهر أو المنظار قادها الجنرال شال 1959 في الولاية الثالثة، وعمليات الأحجار الكريمة 1959 على جبال الشمال القسنطيني، وعمليات الشرارة على مناطق جبال الحضنة بقيادة الجنرال شال [4].

تزامنا مع الحملات العسكرية، عرض ديغول مشروعه أثناء زيارته لقسنطينة كان يهدف إلى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين، بحيث تشغيل أربعمئة ألف جزائري في خمس سنوات، يقوم مشروع قسنطينة في تقديم خدمات عامة، إنشاء المدارس، إضافة إلى شراء الأراضي من كبار المستوطنين، وبيعها للجزائريين على أقساط [5].

---

[1] عبد الرحمان بوقارة، سياسة تقرير المصير الفرنسية وإنعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959، 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، سنة الجامعية 2014، 2015، ص-ص 47-48 .

[2] عبد الرحمان بوقارة، المرجع نفسه، ص-ص 47-48.

[3] مختار سالمي، الصراع على السلطة في المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية 1954، 1962، رسالة دكتوراه تاريخ الحديث والمعاصر، قسم تاريخ كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة-، السنة الجامعية 2018-2019، ص 156.

[4] حسين ميلود، الثقافة السياسية لدى الأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس بن يوسف بن خدة، رسالة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجلالي-سيدي بلعباس-، السنة الجامعية 2016-2017، ص 250.

[5] مركز الخطابي للدراسات، مرجع سابق، ص 183.

بالإضافة إلى تحويل الجزائر إلى بلاد صناعية، ومنح % 10 من المناصب الإدارية العامة للمسلمين لتحصيل العلم [1].

كان هدف ديغول من مشروعه هو القضاء على دوافع الثورة، أما المشاريع الإصلاحية أراد أن يحقق عملية إدماج الجزائر وفرنسا، والمشكلة الكبيرة أن مشروع ديغول [2].

لقى معارضة من طرف الجزائريين والمستعمرين، لأن هؤلاء لا يريدون أن يكونوا متساوين مع الجزائريين [3].

مع كل هذه العمليات التي قام بها ديغول، يعتبر مخطط شال أكبر مخطط جهنمي طبقته فرنسا خلال حرب التحرير، للقضاء على الثورة إستهدف ضرب مراكز ج.ت.و في المناطق الجبلية وإخلاء المناطق المحرمة كصورة كاملة وإسناد حراستها الحامية أقسام العسكرية، إلى الكومندوس الأسود القناصة [4].

يهدف مشروع الجنرال شال إلى تحقيق المقاييس التالية:

- غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك المكهربة والملغمة لعزل الثورة عن العالم الخارجي.
- وضع إدارة بديلة ومخلصة لفرنسا عن خلايا ج.ت.و.
- تكثيف عمليات الاستطلاع بسلاح الطيران والرقابة الدائمة على الثوار.
- مهاجمة المجاهدين مع الدعم الجوي وتوسيع المناطق المحرمة [5].

---

[1] الشيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص 283.

[2] مركز الخطابي للدراسات، مرجع سابق، ص 183

[3] مركز الخطابي للدراسات، المرجع نفسه، ص 183.

[4] نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962" الولاية الرابعة أنموذجا"، رسالة دكتوراه في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة الجامعية 2007-2008، ص 479.

[5] مختار سالمي، مرجع سابق، ص-ص 154- 155.

- بالإضافة إلى العمليات الحربية، إستهدف الجنرال شال "زرع السلام الناشط" على حد تعبيره عبر مضاعفة نشاط الفرق الإدارية المتخصصة والفرق الطبية والإجتماعية المتنقلة وأعوان الصحة الجوارية، داخل مراكز التجمع خاصة أن نتائج العمليات العسكرية لم تكن حاسمة فلم تتعدى نسبة نجاحها 30 إلى 50 بالمئة [1].

لم تتمكن فرنسا من مراقبة الحدود ذهابا وإيابا بين تونس والجزائر، إلا أن ما دفع وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس في إرسال العتاد والعدة والرجال لبناء السد المكهرب [2].

يمتد من عنابة إلى تبسة إلى نقرين جنوب الجزائر، وهذا السد ليس كحاجز منيع يصعب إختراقه، فهو عبارة عن جهاز مراقبة بدوره منبه مؤشر لتجاوزات التي يقوم بها المجاهدين [3].

ومنه نستنتج أن الجنرال ديغول مخططاته سواء العسكرية أو الإصلاحية باءت بالفشل ولم يستطع القضاء على الثورة.

[1] عبد الرحمان بوقارة، مرجع سابق، ص 48

[2] عليّ بوترعة، جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر بين الواقع والجريمة وتحدي الثورة 1954. 1962، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع السادس والعشرون، حزيران 2019، ص 112.

[3] عليّ بوترعة، المرجع نفسه، ص 112.

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19م.

المطلب الأول: ظروف وأسباب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أولا: الظروف الداخلية: (الظروف السياسية).

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م تشكل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية وهو ل.ت.ت والتي ضمت أعضاء خمسة: وزعوا بينهم المهام، فسعت اللجنة إلى تنظيم الثورة وقيادتها، إعترضتها صعوبات وغادرت الجزائر بإتجاه الخارج لمعالجة المشاكل الداخلية للثورة من الخارج تونس ثم العودة إلى أرض الوطن، لكن الأحداث سارت إلى الأسوأ [1].

لم يكن الإعلان عن ح.م.ج.ج وليد الصدفة، لكنه كان من اولويات قادة الثورة أصلا منذ إنطلاقها في الفاتح من نوفمبر 1954 وساهمت عدة ظروف محلية وإقليمية ودولية في بلورته منذ مؤتمر الصومام، كما طرحت الفكرة في مؤتمر طنجة المغاربي الذي أوصى بضرورة الإعلان عنها كبديل أرادته جبهة التحرير وجيش التحرير [2].

بالإضافة إلى الصراع بين كريم بلقاسم وعبأن رمضان بفضل اللجوء إلى وساطة أكبر بين فرحات تم حل الأزمة بالإتفاق على توسيع اللجنة و م.و.ث في مؤتمر 20 أوت 1957 ولكن اللجنة بقيت تدور في حلقة مفرغة وغياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي تعاني منها، الثورة في الداخل، الحدث الذي إنجر عليه آثار سلبية خاصة بعد إغتيال عبان رمضان [3].

---

[1] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال مخطوطات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002، ص-ص 3-4.

[2] نصر الدين لعوج، مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، ع 1، مج 9، جوان 2018، ص. ص 368،387.

[3] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 4.

بالإضافة إلى معارضة عبد الحفيظ بوصوف ولخضر طوبال مطلب كريم بلقاسم برئاسة هذه الحكومة وإعترض الزعماء المعتقلون عن ترشيح دباغين لهذا المنصب وبأن هناك توافق ثلاثي على إنهاء المشكلة بتسمية فرحات عباس رئيسا للحكومة، يؤكد عليّ كافي أن إعلانها كان مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يتشاوروا بصفتهم أعضاء في م.و.ث[1].

نتيجة التأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة ضاعفت قوات الجيش عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية لتبدأ بذلك معركة الحدود الى أواخر ماي من نفس السنة أين تكبدت وحدات الجيش خسائر فادحة في الأرواح نتيجة خط الموت "موريس" حيث إستشهد حوالي 225 جندي مقابل مقتل 19 جنديا فرنسيا فقط وفي معركة سوق أهراس الكبرى استشهد 620 جندي مقابل 29 جندي فرنسي [2].

هاجم الطيران الحربي ساقية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية التونسية مستعملا الطائرات من نوع ميراج وذلك بتاريخ الثامن فيفري 1958 مخلفا خسائر فادحة أدت الى إستشهاد 69 مدنيا وعدد كبير من الجرحى قدر بحوالي 130 والقصد من ذلك إبداء روح التضامن التونسي مع القضية الجزائرية [3].

ـ أما الظروف الإجتماعية فقد كانت وضعية الشعب الجزائري توصف بالسيئة سواء في الداخل أو ما تعلق بالحدود الشرقية والغربية [4]، فتوسع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية قصد عزلهم عن جيش التحرير أين شكلت المناطق المحرمة ثلثي ([5]).

[1] عامر الهادي، مرجع سابق، ص-ص 89-90.

[2] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 7.

[3] مختار سالمي، مرجع سابق، ص 112.

[4] مختار سالمي، المرجع نفسه، ص 112.

[5] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 5.

مساحة الولاية التي تأثرت مناطق عديدة منها جراء القصف، الأمر الذي دعا ديغول لإستغلال الوضع وذلك بإستهداف ولاء الشعب وعزله عن الثورة فجسد مشروعه الإقتصادي والإجتماعي وهو مشروع قسنطينة 1958 الهدف منه خلق طبقة برجوازية جزائرية حليفة الإستعمار [1]، ومضاعفة المكاتب الإدارية المتخصصة (SAS) بعد أحداث 17 ماي 1958 لخلق حرب نفسية إتجاه النساء والشبان تقمعهم وترهبهم بخط الموت ولفت الإنتباه إلى النوادي الثقافية والمراكز الرياضية وزرع الآفات الإجتماعية كالخمر والدعارة من أجل صرفهم عن الثورة [2].

ثانيا: الظروف الخارجية.

ـ كان للظروف الخارجية دور بارز في دفع قيادة الثورة ممثلة ل.ت.ت للتفكير في مسألة إنشاء ح.م.ج.ج نذكر منها:

الضغوطات التي تعرضت لها الثورة من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى بإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر ج.ت.و عبر الحدود بالإضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين مما أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي حيث قام الطيران الفرنسي العسكري بقنبلة سيدي يوسف مما أدى إلى مقتل عشرات المدنيين التونسيين والجزائريين[3]، فسارعت إلى عقد ندوة بطنجة المغربية 29/27 أفريل 1958 التي جعلت الإستقلال الجزائري ودعم القضية من أهم الأولويات ثم إقتراح إنشاءها[4].

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 5.
[2] مختار سالمي، مرجع سابق، ص 13.
[3] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 11.
[4] سالمي مختار، المرجع السابق، ص 13.

وتعتبر عودة ديغول إلى الجزائر من بين وأهم الظروف الخارجية أين سعى هذا الأخير الى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا، ومن أجل أن ينتزع منها المبادرة إقترح اعمر أُوعمران في تقريره إلى إنشاء ح.م.ج والإستفادة من الصراع الدائر بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة وكسب الدعم اللازم في المحافل الدولية [1].

ولكسب حكومتي المغرب وتونس قدم ديغول تنازلات لصالحهم، فوافق على إخلاء المراكز العسكرية جنوب وغرب المغرب يوم 14 جوان 1958 وأمر بإنسحاب القوات الفرنسية من كامل التراب التونسي ومن قاعدة بنزرت العسكرية [2].

مجمل القول إن الظروف الداخلية والخارجية دفعت قيادة الثورة في ل.ت.ت إلى تأسيس ح.م.ج.ج.

<u>تأسيس وأهداف الحكومة المؤقتة:</u>

أعلن رسميا عن تأسيس ح.م.ج في 19 سبتمبر 1958 وتشمل مهامها في ممارسة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن وهي مسؤولة أيضا عن قيادة الحرب وتسيير مصالح الأمة ومن صلاحيتها تقييم العلاقات الدبلوماسية و تعيين الوظائف المدنية والعسكرية وتصادق على الميزانية [3]، وفي يوم وفي يوم 19 سبتمبر أعلن فرحات عباس في حفل رسمي للعالم عن تشكيل حكومة مؤقتة بصورة متزامنة مع كريم ومحمود الشريف اللذان قاما بالعمل نفسه في ندوة صحفية في تونس، ومباشرة بعد الإعلان إعترفت كلا من العراق وتونس والمغرب وليبيا بالحكومة الجديدة التي ضمت 19 عضوا 16 وزيرا و3 كتاب دولة معتمدين بالخارج [4].

---

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 12.

[2] مختار سالمي، مرجع سابق، ص 114.

[3] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 91.

[4] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 31.

باشرت الحكومة المؤقتة عملها منذ اليوم من إعلانها في الساعة الثالثة عشرة بتوقيت الجزائر ورأت أن تصف نفسها بأنها "مؤقتة" فإختارت التقليد الثاني والذي هو الأكثر ديمقراطية ورفضت إعتبار نفسها على أنها حكومة نهائية للبلاد قبل إستشارة رأي الشعب بصورة نظامية[1]

كانت مساهمة فرحات عباس في مناقشة مشكلات الثورة ذات مضمون آخر فبنظره أن السياسة العامة لا يمكن أن تتجسد وتكون لها بعض النتائج إلا إذ قامت على كفاحية جيش التحرير الوطني والمقاومة وإنخراط الشعب [2].

التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة عكست فكرة التشكيلات السياسية التي كانت موجودة قبل 1954 ممثلة بداخلها فهناك المركزيين محمد يزيد وبن يوسف بن خدة وأحمد توفيق المدني والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفرحات عباس وأحمد فرنسيس وحزب الشعب كريم بلقاسم وبن طوبال بوصوف وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية [3].

تم إعلام الدول الشقيقة بقرار التأسيس من أجل الحصول على تأييدها وإعترافها، لذلك قام السيد عبد الحميد مهري بالإتصال بفتحي الديب والأمين دباغين رفقة العقيد بوصوف الذي قام بزيارة المملكة المغربية لإعلام الملك محمد الخامس بالقرار وكريم بلقاسم ومحمود شريف أطلع رئيس تونس بورقيبة بالتأسيس وتم الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة [4].

[1] محمد بجاوي، مصدر سابق، ص 121.

[2] محمد حربي، مصدر سابق، ص 183.

[3] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 91.

[4] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 21.

من مهام قادة الثورة حول تشكيل الحكومة المؤقتة إقناع الرأي الوطني أن هناك مؤسسة سياسية تعمل على إضفاء الشرعية السياسية للكفاح المسلح، لبناء الدولة الجزائرية بمعايير وذلك بإقناع الرأي العالمي بأن المفاوض الجزائري الشرعي موجود أنه مستعد لدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة الفرنسية للوصول إلى حل سلمي ووضع حد فاصل لما تدعيه[1] الحكومة الفرنسية في مناسبات عديدة بأنها لا تجد أمامها ممثلا حقيقيا للشعب الجزائري للتفاوض رسميا [2].

إتهمت الدعاية الإستعمارية المغرضة ج.ت.ت بأنها تمارس الحرب من أجل الحرب، وذلك بدعم وسائل الدعاية الإعلامية الثورية والإذاعية واللجان الدائمة الداخلية والأخبار ومكاتب الإعلام [3].

ومن المبادئ التي إرتكزت عليها ح.م.ج.ج ما يلي:

. تحقيق الحرية والعدالة للشعب الجزائري.

. وصفها لأسس التفاوض مع فرنسا حول تقرير المصير.

. الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم العربي.

. تعهد الحكومة المؤقتة بمنح الأقلية الأوروبية حق المواطنة وكل الضمانات لمصالحهم المشروعة إذ رغبوا فيها [4].

---

[1] حسين مجاود، الثقافة السياسية من خلال عمل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016. 2017، د.ت.

[2] حسين مجاود، المرجع نفسه.

[3] نصر الدين لعوج، مرجع سابق، ص-ص 389-390.

[4] عقيلة عفيري، مفاوضات إيفيان في منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 67.

وقد كان إعلان الحكومة المؤقتة مرحلة أخرى جديدة للثورة في زحفها الطويل وإنتصاراتها الكبيرة الأمر الذي أدى الى إصابة فرنسا بدهشة كبيرة إعتقادا منها أن الثورة على وشك الإنهيار [1].

المطلب الثاني: وزارات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA الأولى:

19 سبتمبر 1958 القاهرة أهم وزارتها [2]:

. رئيس مجلس الوزراء فرحات عباس.

. نائب رئيس المجلس القوات المسلحة كريم بلقاسم.

. الشؤون الخارجية دباغين محمد الأمين.

التسليح والتموين شريف محمود.

. الداخلية (ح ت و) بن طوبال لخضر.

. العلاقات العامة والإتصال بوصوف عبد الحفيظ.

. شؤون شمال إفريقيا فرنسيس أحمد [3].

. وزير الشؤون الإجتماعية بن يوسف بن خدة.

. وزير التعليم توفيق المدني.

. كاتب الدولة أمين خان.

. كاتب الدولة (هو سجين) مصطفى اسطنبولي [4].

---

[1] يحيى بوعزيز، ثورة الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البحث للنشر، قسنطينة، 1980 م، ص 352.

[2] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 499.

[3] عاشور شرقي، المرجع نفسه، ص 499.

[4] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 145.

. وزير الدولة (هو سجين) خيضر محمد.

. وزير الدولة رابح بيطاط.

. وزير الدولة (هو سجين) محمد بوضياف.

. وزير الشؤون المغاربية عبد الحميد مهري [1].

. نواب الرئيس أحمد بن بلة.

. الإعلام يزيد محمد.

. وزير الدولة آيت أحمد حسين [2].

المطلب الثالث :ردود الفعل داخلا وخارجا.

أولا :داخلا.

كانت ردود الفعل في الداخل مؤيدة لرد الحكومة المؤقتة، نظرا لمشاركة قادة الولايات والإطارات الموجودة على الحدود الذين أظهروا إلتفافهم حول حكومتهم، وهذا ما أدى بعبد الحفيظ بوالصوف وزير الإتصالات حيث قال" ...**إنكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح ديغول وأجمعوا على قبول تصريح الحكومة المؤقتة...**"[3].

ثانيا :خارجا.

كان التضامن العربي سبيلا لها للإنخراط في التضامن الإفريقي والذي دفعها بضرورة توسيع جمهورها دوليا وقد ألحت دول إفريقيا السوداء للإعتراف بها ومن تلك الدول: غانا، غينيا، ليبيريا، إثيوبيا، وذلك بمناسبة مؤتمر الشعب الإفريقي [4].

---

[1] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 145.

[2] عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 499.

[3] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 63.

[4] عامر الهادي، مرجع سابق، ص . ص 99 . 100.

المنعقد باكرا أين إغتنم ممثلوا ج.ت.و الفرصة للدفع بالقضية الجزائرية على الساحة الإفريقية [1].

أما بالنسبة للدول العربية فبعد إنتهاء فرحات عباس من الإعلان عن الحكومة في نفس اليوم كانت العراق هي أول دولة إعترفت بها ثم تليها الجمهورية العربية المتحدة وبعد ذلك سفير ليبيا الذي جاء معترفا نسبيا بها، وفي مساء اليوم جاء إعتراف دولة اليمن وكذلك الملك محمد الخامس وكذلك الدولة التونسية الشقيقة وغيرها من الدول [2].

أثبتت الدول الشيوعية تضامنها مع الشعب الجزائري منذ إندلاع الثورة وقد تطور هذا التضامن من مساعدات مادية ومعنوية، فبعد أن أعلن عن ميلاد الحكومة المؤقتة إعترفت بها بعض دول هذه الكتلة مثل: الصين الشعبية، كوريا الشمالية، الفيتنام الشمالية، وبعض الدول تأخرت في الإعلان عن إعترافها بها كحسابات سياسية ولأغراض متعلقة بطبيعة العلاقات [3].

[1] عامر الهادي، مرجع سابق، ص-ص 99 – 100

[2] سهام ميلودي، المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1 سبتمبر 1958. جانفي 1960، جامعة تلمسان، ص 304.

[3] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص-ص 31- 32.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية في مواجهات المخططات الفرنسية.

المطلب الأول: الحكومة المؤقتة في مواجهة بعض المشاكل الداخلية.

أ/ حادثة اعميرة علاوة:

تعود وقائع حادثة عميرة علاوة إلى يوم 10 فيفري 1959 حيث يقال أنه ألقى بنفسه من الدور الخامس من مبنى الحكومة المؤقتة، بحيث حدث خلاف بينه وبين بوالصوف فأمره بالسفر إلى مراكش للتحقيق معه غير أنه لم يمتثل لأوامره، وبعد التأكد من بعض الأمور، قررت الحكومة نقله للعمل بوزارة الخارجية بالقاهرة[1]، حيث إتهم عميرة الحكومة المؤقتة بالعجز عن إيجاد حلول للمشاكل العويصة التي تعاني منها الثورة، كذلك عارض عميرة فرحات عباس ترأسها بإعتباره لا يمثل التوجه الثوري، ووجد بعدها مرميا في الطريق الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين عنصر الحكومة المؤقتة أين إتهم الأمين دباغين فرحات عباس وبوصوف بإغتياله، وعندها ساءت العلاقة بينهم فقدم الأمين دباغين إستقالته على مضض[2]، أن الرواية الرسمية للحادثة هي إنتحار عميرة علاوة ، لكن تلك الرواية كان مشكوك فيها فأكد عباس فرضية الإنتحار وواصل دباغين تحقيقه ، أما عن موقف السلطات المصرية فهو فتح تحقيق بعد إشتداد الخصومة بين أعضاء الحكومة، وكان كريم يريد إنتهاز الفرصة لخلافة عباس أما السلطات المصرية فلم ترضى بالتشكيلة أصلا وكانت تتمنى تفكيكها[3]، الأمر الذي أدى في الأخير إلى فشل كل المناورات في خلافة عباس الذي توصل لإقناع بين طوبال وبوصوف بخفض نشاط الحكومة المؤقتة[4].

---

[1] سهام ميلودي، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش تحرير الوطني سبتمبر 1958 ـ ماي1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011/2010، ص 26.

[2] حسين ميلود، مرجع سابق، ص-ص 229-230.

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 35.

[4] محمد حربي، مصدر سابق، ص 203.

ب/ مؤامرة العموري:

بعد ما ألقي القبض على العموري من طرف القوات التونسية قامت هذه الأخيرة بتسليمه ومن معه لقيادة الثورة الجزائرية وخضعوا للتحقيق عدة أيام بمركز الدندان تحت مسؤولية أحمد بن الشريف، وطلب نائب رئيس المجلس وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم أن يقدم العموري وجماعته للمحاكمة سريعا بتهمة التآمر على الحكومة وخيانة الثورة [1] وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

ب/ إستقالة الأمين دباغين:

على إثر قضية علاوة عميرة الذي جاهر برأيه المعادي للحكومة المؤقتة، تمسك دباغين بمعرفة الحقيقة كما ذكرنا سابقا، وكان هذا الأخير متضايق في الحكومة فقد كان يشعر بأحقيته برئاستها من فرحات عباس نظرا لسوابقه النضالية في الحركة الوطنية، فتعرض لإستبداد الباءات الثلاثة، وهو يمارس مسؤولياته في الوزارة الخارجية مما تسبب في إستقالته[2]، فلم تكن حادثة عميرة علاوة وحدها هي المتسببة بالإستقالة، بل إن هناك عدة أسباب أوردها عليّ كافي في مذكراته نذكر منها: سلبيات تشكيل الحكومة المؤقتة [3].

تدهور وضعيتها، وأنه منع من الإتصال بقادة الداخل وعدم إخبار القيادة الخارجية بإستقالة دباغين، ومن الأسباب أوصلها دباغين دخول الحكومة في مفاوضات مع فرنسا لوقف القتال دون إستشارته بعدما إستشارت الأعضاء الآخرين ولم يستدع إلى إجتماعات الحكومة [4].

---

[1] مختار سالمي، مرجع سابق، ص 123.

[2] عامر الهادي، المرجع السابق، ص 96.

[3] مختار سالمي، المرجع السابق، ص-ص 132- 133.

[4] مختار سالمي، مرجع سابق، ص-ص 132-133.

قدم الأمين دباغين إستقالته الرسمية يوم 29 جوان 1959 حسب ما جاء في مذكرات أحمد توفيق المدني الذي ذكر بأن كريم بلقاسم إستهل الحديث حول وضع الحكومة المنشقة على نفسها والغير متجانسة، وهذا راجع إلى الأسباب سالفة الذكر والتي أدت ذلك الإنقسام، فقد قال أنّ حكومتنا تضم إحدى عشر وزارة ممثلة بإحدى عشر حكومة حيث الكل يعمل لوحده، الجيش يحارب في الداخل كأنه لا توجد سياسة ونحن نمارس السياسة كأنه لا توجد حرب [1].

المطلب الثاني: الحكومة المؤقتة في بعض المواجهة المشاريع الفرنسية.

أ/ سلم الشجعان:

لقد فشل ديغول في هذا المسعى "سلم الشجعان" بعد أن رفضته ح.م.ج.ج وأمام هذا الفشل أخذت القيادة الفرنسية تتهم رجال ج.ت.و، حيث إنهم هم الذين لا يجنحون إلى السلم ولا يريدونه وكتبت جريدة البرلمان الفرنسية تقول أنّ الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول من أجل وقف إطلاق النار مع قيادة ج.ت.و وسارت كل الصحف على منوالها دون أن توضح السعي الى السلم أو الإستسلام [2].

كانت مبادرة ديغول من هذه السياسة هي زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا فبعد مناقشة أعضاء الحكومة لمشروع ديغول أصدرت بيانا على رفضها له لأنه غير قادر على حل القضية الجزائرية، وأكدت الحكومة أن ديغول أصدر بيانا يشرح رفضه للتفاوض مع الممثل [3].

[1] محمد شبوب، ضفاف من مسار الثورة التحريرية أزمات الحكومة المؤقتة (1958 .1959)، جامعة وهران، ص 207.

[2] بن عزة مصمودي، مرجع سابق، ص–ص 94 –95.

[3] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 53.

الحقيقي للشعب الجزائري، وأظهر نواياه من خلال تصريحه يوم 1958/10/23 على تسوية القضية الجزائرية عن طريق ج.ت.و[1]، حيث رفضت الحكومة المؤقتة للمشروع جملة وتفصيلا، وأعلن في مطلع 1959 أن الجزائر ستكون لها مكانة داخل المجموعة [2].

لقد أفلست السياسة الفرنسية تماما في جهودها لتحييد الشعب الجزائري عن تأييده لجبهة التحرير [3]، فقد كان رد فعلها على فكرة سلم الشجعان تحديد مجموعة من الشروط لتحقيق الصلح متوجهة بذلك الإعتراف بنهاية الإستعمار وتطبيق حق تقرير المصير وتأسيسها للعمليات العسكرية للتموين والتسليح وإدخال الوحدات العسكرية المرابطة بالحدود إلى الداخل من أجل تعزيز الثورة [4].

كانت تدرك الحكومة أن التفاوض هو طريق للسلام الذي لا بد منه وفق ما جاء به بيان أول نوفمبر وأكده مؤتمر الصومام في الإعتراف بالإستقلال شرط أساسي في أية مفاوضات[5].

دعت الحكومة الفرنسية في بيان لها يوم 1958/09/26 للمفاوضات [6]، وأعلنت الحكومة المؤقتة عن يقينها أن السلام لا يمكن أن يتحقق عن طريق التفاوض لهذا جددت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية وفي بلد محايد وهذه ما أكدت عليه جريدة المجاهد "حكومة الثورة لا تفاوض في الإستقلال" وهي إشارة أن الحكومة المؤقتة تتمسك بالمفاوضات التي دعت إليها في بيانها في 1958/09/26[7].

---

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 53.

[2] مريم حيفر، سبتي غيلاني، "مشروع تقرير المصير وموقف المستوطنين منهم"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع2، مج 10، ص-ص 649 -650.

[3] مريم حيفر، المرجع نفسه، ص-ص 649-650.

[4] حسين مجاود، مرجع سابق، د.ت.

[5] مختار سالمي، مرجع سابق، ص153

[6] مختار سالمي، المرجع نفسه، ص153

[7] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 91.

ب/ مشروع تقرير المصير :

إقترح شارل ديغول في البداية تقرير المصير على الشعب الجزائري على الرغم من أن القوات الفرنسية في الجزائر رفضت ذلك وشكلوا حركة ضده، وفي 1959/09/16 إقترح ديغول على الشعب الجزائري حرية إختيار سياستهم بما يخص الإستقلال عن فرنسا، وقدم الإختيارات الثلاثة:

- الإستقلال والحرية الكاملة للشعب
- الإندماج في الدولة الفرنسية
- الإستقلال الذاتي [1].

دعا ديغول الشعب الجزائري والفرنسي لحق تقرير المصير في الجزائر وخصه بالقيام بالإستفتاء ليتم تقريره من طرف الشعب لمدة ثلاثة أيام 6-7-8 جانفي1961 تحت رقابة الجيش الفرنسي بعيدا عن أنظار الصحافة، وتم الإعلان عن النتائج ليصوت بذلك 75 % بنعم في فرنسا أي 75% من مجموع الناخبين المسجلين، و69% في الجزائر وإمتنع عن التصويت 42%[2].

بعد سلسلة من الإتصالات التي تمت مدة أسبوعين ردت الحكومة المؤقتة على مشروع تقرير المصير أين أذيع بيان للحكومة المؤقتة في ندوة صحفية تضمنت مجموعة من النقاط وهي: مفهوم تقرير المصر إشارة إلى وضع الثورة التي أصبحت على أبواب السنة السادسة إشارة إلى وضعية الصحراء وثرواتها وقضية الوحدة الوطنية وإبعاد هيئة الأمم، مناقشة القضية الجزائرية [3].

---

[1] عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص 171.

[2] مريم حيفر، "موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الاستفتاء 8 جانفي 1961"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية، ع 2، مج 13، ص 18-19.

[3] مريم حيفر، سبتي غيلاني، "مشروع تقرير المصير وموقف المستوطنين منهم"، مرجع سابق ص-ص 659-660.

بالإضافة إلى الإجتماع الذي عقد في تونس يوم 1959/09/19 ترأسه الوزير لخضر بن طوبال حيث أكد فيه الحاضرون على عدم تضييع فرصة تقرير المصير فهو ضرورة لتجديد الشروط من جانب الحكومة المؤقتة المتمثلة في وحدة التراب الوطني، تأكيد ضرورة الإلتفاف حول للحكومة المؤقتة، وتم إستشارة الدول الشقيقة "تونس والمغرب" وكذلك الدول الأخرى الشقيقة فكان الرد الإيجابي والفعال بوقف المناورات الفرنسية وبكسب دعم الرأي العالمي[1].

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص-ص 98-99.

خلاصة الفصل:

تمكنت ح.م.ج.ج من إرباك السياسة الفرنسية خاصة بعد تولي الجنرال الفرنسي شارل ديغول الحكم ومخططاته الجهنمية، وذلك بفضل جهودها ومواقفها البارزة تجاه سياسته خاصة، كما نجحت في كسب تأييد العديد من احرار العالم، وتخطي الصعوبات الداخلية الهادفة إلى تفكيكها، خاصة الخطر العسكري أين لجأ قادة الثورة الى تأسيس هـ.أ.ع للإرتقاء بالثورة ومواجهة المخططات الفرنسية الديغولية التي أجبرته بعد ذلك للدخول في مفاوضات لإستقلال الجزائر.

الفصل الثاني:

إجتماع العقداء العشر والمجلس الوطني للثورة وتأسيس هيئة الأركان العامة.

- **المبحث الأول: إجتماع العقداء العشر.**
- **المبحث الثاني: إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.**
- **المبحث الثالث: تأسيس هيئة الأركان العامة.**

تمهيد:

مع تزايد حدة الخلافات والأزمات التي كادت أن ترمي بالثورة إلى المجهول، تم التخطيط لعقد إجتماعات للخروج من الأزمة وإيجاد حل لتسوية النزاعات و ترضية جميع الأطراف، وبهذا تم عقد إجتماع العقداء العشر في تونس و الذي دام أكثر من مائة يوم خرج بالعديد من القرارات لعل أهمها الدعوة إلى عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية لدورة طارئة لحل بعض الأمور ، وهذا ما وقع فعلا أين تم الإتفاق على العديد من المخارج و لعل أهمها تأسيس هيئة لأركان حرب ثورة التحرير الجزائرية لتجاوز بعض المشاكل و الظروف على الصعيدين السياسي و العسكري .

المبحث الأول: ظروف وملابسات إنعقاد مجلس العقداء العشر

المطلب الأول: ظروف إنعقاده

أ/ الصراع بين السياسيين والعسكريين: كما ذكرنا سابقا أن بعد إنعقاد مؤتمر الصومام تزايدت حدة الصراع بين السياسيين والعسكريين لما جاء به قراري الأولوية، حيث إستمر هذا الصراع بإشتداد حدة الخلاف بين الطرفين وعدم التوصل إلى حلول [1].

ب / مؤامرة لعموري: كما ذكرنا سابقا، كانت هذه القضية أيضا من ظروف إنعقاد مجلس العقداء العشر، فبعد تطبيق ل.ت.ت قرار تنفيذ العقوبات على كل من قادة الهيئة بالحدود الشرقية بسبب ما شهدته من خلافات وتأثيرها على أداء مهامهم سواء العسكرية كانت أو القيادية، تم توقيف امحمدي السعيد مدة شهر بالقاهرة، وعمار بن عودة مدة ثلاثة أشهر بلبنان [2]، أما محمد لعموري الذي كان كثير الإنتقاد لكريم بلقاسم [3] فتم نفيه إلى جدة وتنزيل رتبته إلى نقيب [4]، لكنه ظل محتفظا بعلاقاته مع صديقيه محمد نواورة ومحمد الطاهر عواشرية [5]، إلتقى هذا الأخير مع مصطفى لكحل وقدمه إلى فتحي الذيب (ضابط المخابرات المصرية) وعقد إجتماعات معه [6]، بعد عودته إلى أرض الوطن رفقة مصطفى لكحل حاملا العداوة خاصة ضد كريم بلقاسم كما ذكرنا سابقا، حيث عقد إجتماعا في 12/ نوفمبر/ 1958 في إحدى العمارات في مدينة الكاف [7].

---

[1] محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر، مرجع سابق، ص. ص 6،9.

[2] محمد عباس، مرجع سابق، ص 465.

[3] الصادق عبد المالك، عليّ آجقو، "النشاط السياسي والعسكري لمحمد لعموري 1945/ "1949، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع27، مج07، جوان 2018، ص858

[4] محمد عباس، المرجع السابق، ص 465.

[5] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 188.

[6] محمد عباس، المرجع السابق، ص 467.

[7] محمد عباس، مرجع سابق، ص 467.

حضره كل من: نواورة، بلهوشات، صالح السوفي، عواشرية، أحمد دراية، شويشي العيساني، محمد الشريف مساعدية، وفي هذا الإجتماع طرح فكرته الإنقلابية والإستلاء على قاعدة تونس العاصمة وتعيين عليها قائد عسكري للإطاحة بكريم بلقاسم [1].

ذكر محمد حربي بأن لعموري ومصطفى الأكحل أعلما بوصوف بمشروعهما لإدخاله بجانبهما ضد كريم بلقاسم، وأحبكت المؤامرة في ذلك الشهر بالذات [2].

حيث يذكر علي كافي أن السبب وراء كشف مؤامرة العموري هو أن المناضل الليبي شلبك كان يفهم اللغة الأمازيغية وسمع إتصالات لعموري مع أنصاره وفهم ما كانوا يريدون القيام به، فأخبر كريم بلقاسم بذلك [3]، بهذا إستطاعت الحكومة المؤقتة الكشف عن المؤامرة وإلقاء القبض على المتآمرين، فطالب بلقاسم بإنشاء محكمة عسكرية لمحاكمتهم وبالفعل تم تأسيسها في 20 يناير 1959 بقيادة بومدين، إستغرق التحقيق شهرا والمحاكمة أسبوعا وثم تطبيق حكم الإعدام على كل من لعموري، أحمد نواورة، محمد عواشرية، وجمعي سعدية المدعو (مصطفى الأكحل)، وتم تنفيذ الإعدام الفعلي في 16 مارس1959، أما بالنسبة لشركائهم تم الحكم بأربعة أشهر إلى سنتين سجن مع التجريد من الرتب [4].

ج/ الخلاف بين العقداء الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة الأولى:

حيث كان العقداء الثلاث أصحاب القرار أو ما يعرفوا بالباءات الثلاثة وهم: بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، شغلوا مناصب حساسة في اللجنة، كريم بلقاسم (القوات المسلحة) [5].

---

[1] الصادق عبد المالك، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 265.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 188.

[3] عليّ كافي، مذكرات عليّ كافي" من المناضل السياسي إلى القائد العسكري" 1946.1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، حيدرة الجزائر، د. س، ص 218.

[4] محمد عباس، المرجع السابق، ص 468

[5] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص، ص 24، 32.

بن طوبال (الشؤون الداخلية والتنظيم الإداري)، بوصوف (الإستخبارات والإتصالات العامة)، كانوا الثلاثي العسكري، وبعد القضاء على عبان رمضان بدأ الصراع بيهم للتفرد بالحكم والسلطة[1]، حيث كان إقتراح كريم بلقاسم التحالف مع بن طوبال ضد بوصوف، لكن هذا الأخير إستطاع تجنب الوقوع في الكمين بمساعدة كل من مسعود زقاز ومبارك جيلاني[2]، كذلك كانت غاية كل من بوصوف وبن طوبال الوقوف في وجه كريم بلقاسم للوصول إلى الحكم والتفرد به وهذا بإسم القيادة الجماعية، وفي الوقت نفسه شهدت الساحة الفرنسية أحداث جد هامة خاصة بعد تولي شارل ديغول الحكم وسياساته، حيث أدرك القادة مدى خطورة الحواجز الحدودية في إدخال السلاح وتموين الثورة، وبالتالي في منتصف 1958 واجهت ل.ت.ت العديد من الأزمات التي لم تستطع مواجهتها وتجاوزها وبهذا تم الإتفاق على تشكيل ح.م.ج.ج كما أشرنا سابقا بحل اللجنة[3].

د/ إجتماع العقداء الأربعة:

رفض حضور هذا الإجتماع كل من العقيد لطفي موالي لبوصوف (قائد الولاية الخامسة)، وعليّ كافي (الولاية الثانية) موالي لإبن طوبال، معتقدين أن الإجتماع خطة من قبل عميروش لكسب تأييدهم مع بلقاسم ضد بوصوف وبن طوبال [4].

أما حسب رأي عليّ كافي أن هدف عميروش من خلال هذا الإجتماع هو أن يظهر نفسه أنه المنقض للثورة والمتحكم فيها خاصة بعد قضائه على الأعوان في الولاية الثانية [5].

[1] صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص. ص 24، 32.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 180

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص. ص 24، 27، 28.

[4] محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر، مرجع سابق، ص 24.

[5] محمد شبوب، المرجع نفسه، ص24.

✓ أهم ما جاء به هذا الإجتماع من قرارات:

. حفر ممرات بين الداخل والخارج خاصة الحدود التونسية الجزائرية، ونظرا لما يتجنب الحصول عليه من تقنيات هائلة للحفر كلفوا الحكومة المؤقتة به وبأي ثمن كان [1].

. إنشاء ما يشبه هيئة الأركان داخل الجزائر بإسم "لجنة المراقبة والتنفيذ" كرد على هيئة الأركان الحدودية التونسية والمغربية.

. مطالبة الحكومة بعقد إجتماع مع قادة الداخل على الحدود التونسية وحدد كأجل أقصى أفريل 1959.

. التخلص من ظاهرة "المشوشين" في الولاية الأولى.

. بعد تسلم ح.م.ج.ج تقرير الإجتماع وصفت قراراته بأنه مؤامرة ضد الثورة، معتمدة في ذلك على مبررات أنها كانت تهدف في فصل الداخل عن الخارج ودليل ذلك أن الإجتماع لم يحضره قادة الولاية الثانية والخامسة [2].

حسب رأيي الشخصي أن قرارات إجتماع العقداء الأربعة كانت منطقية وليس لها علاقة بما يسمى مؤامرة على الثورة لأنها كانت في وقت أجبرت قادة الولايات على التدخل للوصول إلى حل، في الوقت التي كانت فيه الحكومة المؤقتة على غفلة بالوضع الداخلي للثورة.

المطلب الثاني: من حضر الاجتماع.

نتيجة لما مرت به الثورة من أحداث خلال سنتي 1959/1958، وتدهور الأوضاع وما شهدته من حوادث عدة أثرت عليها، دفع بقيادة الثورة إلى عقد إجتماع لإيجاد الحلول اللازمة وبالفعل تم في تونس [3].

[1] محمد شبوب، إجتماع العقداء العشر، المرجع نفسه، ص 24.

[2] محمد عباس، مرجع سابق، ص 470.

[3] محمد شبوب، إجتماع العقداء العشر، مرجع سابق، ص 46.

أطلق على هذا الإجتماع بإجتماع العقداء العشرة حيث حضر الإجتماع الباءات الثلاث وهذا الأمر الذي رفض من طرف العقيد لطفي ثم وافق على حضورهم وهم: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف [1].

. بالإضافة إلى قادة الولايات: وهم على التوالي:

عليّ كافي، الحاج لخضر، السعيد يا زوران، سليمان دهيليس، امحمدي السعيد،

هواري بومدين [2].

المطلب الثالث: قراراته ونتائجه.

أ. قراراته:

- تعيين م.و.ث جديد أستبعد منه كل من الأمين دباغين، توفيق المدني، محمود شريف الذي لم يعد له نفوذ على الولاية الأولى، كذلك محمد بجاوي، صالح الوانشي، عبد الملك تمام لكن كانوا في السجن منذ 1957، وبالتالي لم يأثروا على الصراعات [3]، وهذا المجلس هو من يقوم بوضع حكومة جديدة [4].

- تم الإتفاق على أن يضم المجلس أعضاء ونذكر بعضا منهم: بالأصالة كريم، بوصوف، بن طوبال، بوضياف، بن بلة، ومن إتحادية فرنسا عمر بن داود...، ومن الولاية الأولى محمد الطاهر لعبيدي الحاج الأخضر...، ومن الولاية الثانية عليّ كافي ...، ومن الولاية الثالثة سعيد محمدي ...، ومن الولاية الرابعة سليمان دهيليس ... [5].

[1] محمد شبوب، إجتماع العقداء العشر، مرجع سابق، ص 46.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 205.

[3] محمد حربي، المصدر نفسه، ص206.

[4] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص65.

[5] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص 66.

ومن الولاية الخامسة محمد بوخروبة (بومدين) وبالتصويت نذكر البعض منهم: عمار أُوعمران، فرحات عباس، عبد الحميد مهري، سعد دحلب، علي بو منجل ... إلخ [1].

- الدعوة إلى عقد إجتماع مجلس الثورة ويجب التخطيط الجيد له ووضع جدول الأعمال [2].

- أصبح العقداء العشرة لجنة تحضيرية لعقد إجتماع طرابلس بمشاركة جميع الإطارات سواء الحقوقيين أو السياسيين، وهذا من أجل النهوض بالثورة وتجاوز الوضع الذي كانت تمر به[3].

- العمل على وضع إستراتيجية عسكرية وسياسية وديبلوماسية للثورة [4].

- القرار بتنظيم عدد من العمليات المسلحة داخل أرض الوطن.

- أما من الناحية السياسية إتفق العقداء العشرة مع فرحات عباس لعقد دورة تشمل كل الأعضاء نهاية سنة1959، وبهذا كانت بداية الإتفاق حول البدء في الإتصالات من أجل الإستعداد للمفاوضات الرسمية مع الحكومة الفرنسية [5].

- الدعوة إلى إنعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني في طرابلس 16 ديسمبر/ 18 جانفي، والذي أسفر عن نتائج [6] سوف نتطرق إليها لاحقا.

- نظرا لما تم دراسته في هذا الإجتماع من قضايا أخرى جعل مدته طويلة [7].

---

[1] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص 66.

[2] عليّ كافي، مصدر سابق، ص255.

[3] عليّ كافي، المصدر نفسه، ص 255.

[4] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 65.

[5] مصطفى بن عمر، الطريق الشاقي إلى الحرية، دار هومة، د. ب، د. س، ص 241.

[6] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد " الجزء الأول ملامح حياة (1929 –1979)، دار القصبة للنشر، الجزائر , 2011 , ص 148.

[7] زهير إحدادن، مرجع سابق، ص 66.

ب/ نتائجه:

- كلف إجتماع العقداء بمهمة من طرف كريم بلقاسم الحكومة المؤقتة التي تعتبر من صلاحياته[1].

- أبدت الحكومة الليبية وجميع المسؤولين إستعدادا لإحتضان هذا الإجتماع والذي ستحضره كافة الهيئات وحتى إتحاديات الجزائرية بالخارج [2].

- إنشاء هـ.أ.ع حيث تولى قيادتها هواري بومدين، بالإضافة إلى كل من عليّ منجلي، قائد أحمد، عز الدين زراري [3]، والتي كانت بإقتراح من إجتماع العقداء العشرة لتنظيم الجيش والإشراف عليه.

- الصراع بين ح.م.ج.ج و هـ.أ.ع [4].

[1] زهير إحدادن، المرجع نفسه، ص 67.

[2] مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 247.

[3] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 148.

[4] محمد شبوب، إجتماع العقداء العشر، مرجع سابق، ص 68.

المبحث الثاني: المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

المطلب الأول: ملابسات إنعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

- تدهور الأوضاع سواءا داخليا أو خارجيا حيث كان الجيش الوطني يناضل وحده بالداخل أمام قوات العدو ومهمل من قبل القيادات [1].

- تزايد العمليات القمعية للعدو والضغط أكثر على الشعب وإقامة المحتشدات ونشرها.

- تفاقم خطر الحدود المكهربة والتي شكلت حاجزا كبيرا أمام القادة والثوار لإدخال السلاح وعمليات التموين التي أصبحت شبه مستحيلة.

- إنقلاب العقداء والمحاكمات التي طبقت في حقهم وتأثيره السلبي على الثوار.

- إغتيال عميرة أو ما يسمى حادثة عميرة حيث كان هذا الأخير من الرافضين في تعيين فرحات عباس رئيسا على الحكومة وكان صديقا للأمين دباغين الذي وجه إتهامات إغتياله لكل من فرحات عباس أو كريم بلقاسم [2].

- كانت الوحدات الشرقية والغربية مجمدة، حيث كان إهتمام المسؤولون بالمشاكل الشخصية وطموحاتهم وتصفية الحسابات والتحالفات [3].

- إنتهاء إجتماع العقداء العشرة والذي دعا إلى إنعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية [4].

---

[1] عليّ كافي، مصدر سابق، ص 257.

[2] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص-ص 174-175.

[3] عليّ كافي، المصدر سابق، ص 257.

[4] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 148.

المطلب الثاني: التوافقات والخلافات أثناء إنعقاد مجلس الثورة

أ/ التوافقات:

- ✓ تم الإتفاق من خلال هذا المؤتمر على أنه يتم تحويل قيادتي العمليات العسكرية في قيادة واحدة وهي القيادة العليا للأركان، والتي تكون تحت إشراف بومدين، ويساعده كل من عليّ منجلي والقائد أحمد.
- ✓ قرار إلزام قادة الولايات ومساعديهم الذين كانوا برتبة قائد الإلتحاق بوحداتهم داخل الوطن [1].
- ✓ يذكر سعد دحلب أن بعد الإجتماع إقرار بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة وهذا من أجل ضمان شرعية الثورة [2].
- ✓ تعيين لجنة ضمت كل من: محمدي السعيد (قائد أركان الحرب في الشرق)، بومدين (قائد أركان الحرب في الغرب)، وهذه اللجنة كانت مسؤولة عن تشكيل الحكومة المؤقتة وتعيين وزراء لها ورئيس لها [3].
- ✓ من الناحية العسكرية وجوب تكثيف العمليات العسكرية على الحدود [4].

ب/ الخلافات:

- ➢ كاد أن يكون هناك إنقسام بين الأعضاء بعدما طلب بعض الأعضاء من كريم بلقاسم أن يطالب برئاسة ح.م.ج.ج وهذا تحت عذر أنه آخر من تبقى من القادة التارخيين، وله الأحقية في تولي رئاستها مما دفعه بالقيام بحملة كبيرة من أجل تحقيق مبتغاه رغم الرفض من بقية الأعضاء وهذا ما يؤكده سعد دحلب [5].

---

[1] مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص-ص 248- 249.
[2] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 106.
[3] سعد دحلب، المصدر نفسه، ص-ص 106-107.
[4] عليّ كافي، مصدر سابق، ص 257.
[5] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 107.

بقوله" ...**ولقد ظهر هذا واضحا من عندما تباحثت الأمر مع أعضاء م.و.ث كل على حدة، فأغلبية المؤتمرين كانوا يعطون إسم كريم مع أنه كان يبدو جليا أنهم كانوا يفعلون ذلك على مضض، وكان ذلك هو الحل الوحيد المتبقي فالأمر كان بالنسبة لهم وبكل بساطة أحسن طريقة للخروج من المأزق...**"[1] وهذا ما كاد أن يتحول إلى أزمة لولا تدخل بعض المؤتمرين منهم بوصوف الذي فسر أن تعيين كريم محل فرحات عباس هذا ما يؤدي إلى صعوبة الاتصالات والمفاوضات مع فرنسا ولقي رأيه التأييد من قبل باقي المؤتمرين، كذلك يؤكد مصطفى بن عمر أن بعد الاتصالات التي أجراها مع أحمد بن شريف، علي سوايعي، عمار رجعي، وجدهم على نفس رأي بوصوف ومعارضين لتعيين كريم بلقاسم [2].

- تعيين فرحات عباس كرئيس للحكومة بينما بقي كريم بلقاسم في منصب نائب الرئيس كما منح له وزارة الشؤون الخارجية [3].
- تم إقتراح تعيين لجنة وزارية للحرب في مكان وزارة القوات المسلحة وتضمن الباءات الثلاث، لكن عارض هذا القرار كريم بلقاسم حسب رأيه أنهم بحاجة إلى قيادة موحدة[4].
- تحميل وزارة الدفاع مسؤولية تأزم الأوضاع بسبب التهاون في مواجهة العدو، وخاصة بعد إقامة الخطوط المكهربة من قبل فرنسا وعدم التدخل [5].

[1] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 107.
[2] مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 249
[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 109.
[4] عليّ كافي، مصدر سابق، ص 257
[5] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 181.

المطلب الثالث: نتائج إجتماع المجلس الوطني للثورة.

- إتخذ المؤتمرون مجموعة من التدابير والقرارات وهذا في الأجهزة النظامية للثورة والتي كانت تتماشى مع الأوضاع الجديدة أي بصفة عامة إستطاعت خدمة الثورة لما جاء به من قرارات: سواء هيكلة ج.ت.و وربط الداخل بالخارج [1].
- تعويض وزارة القوات المسلحة باللجنة الوزارية للحرب CLG ضمت الباءات الثلاث[2].
- الإهتمام بإنشاء قيادة جديدة ج.ت.و وإلغاء وزارة الدفاع التي كانت مقصرة حسب رأي القادة في مهامها.
- إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الوطني، والذي أصبح هو صاحب القرارات بالخصوص تلك التي تتعلق بمصير الثورة منها المفاوضات مع فرنسا [3].
- إنشاء هـ.أ.ع برئاسة هواري بومدين وكذلك بمساعدة كل من عليّ منجلي وقائد أحمد[4].

[1] عليّ كافي، مصدر سابق، ص 67.

[2] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 95.

[3] مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 181.

[4] إبراهيم لونيسي، المرجع سابق، ص 95.

المبحث الثالث: تأسيس هيئة الأركان العامة.

المطلب الأول: خلفيات تأسيسها.

. الظروف المضطربة في تلك الفترة، والحملات التي شنها العدو وما نتج عنها من أزمات وأحداث، بالإضافة إلى الأطماع الشخصية للقادة وإهمال شؤون المجاهدين والجيش والشعب[1].

. مجيء شارل ديغول إلى الحكم سنة 1958، وإنطلاق العمليات العسكرية الواسعة التي كانت تهدف إلى القضاء على الثورة من خلال كل الإمكانيات، وبمساعدة الجنرال شال موريس [2] الذي عينه الجنرال ديغول قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر 12 ديسمبر 1958[3].

. إقامة موريس شال خط آخر مكهرب في1959، حيث كان داعما لخط موريس في الجهة الشرقية، فتمكنت فرنسا من القضاء على العديد من الثوار أثناء عبورهم [4]، وهذا ما زاد من خطورة الخطوط المكهربة بزيادة عمليات الإستشهاد أثناء العبور بالقوافل المسلحة، حيث خلال ثلاثة أشهر خسر جيش التحرير الوطني 6000 مجاهد [5].

. تمرد وحدات ق.ش والولاية الأولى خاصة بعد حادثة العموري والتي عجلت بعقد اجتماع العقداء العشرة [6].

---

[1] مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 240.

[2] بن عزة مصمودي، إستراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية (1958. 1962)، مذكرة ماجستير في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1958. 1962)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، السنة الجامعية 2017/2016، ص 61.

[3] عليّ عيادة، التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954. 1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس–، السنة الجامعية 2017–2018، ص 46.

[4] عليّ عيادة، المرجع نفسه، ص 46.

[5] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 210.

[6] مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 240.

. إجتماع العقداء العشرة وما إنبثق منه من قرارات لإعادة التحكم في الأمور سواء دبلوماسيا من خلال ح.م.ج.ج أو عسكريا من خلال الجيش، والدعوة إلى عقد اجتماع م.و.ث[1].

▪ إنعقاد الإجتماع م.و.ث بطرابلس والذي جاء بضرورة تكوين لجنة وزارية للحرب بقيادة الباءات الثلاثة والتي كانت مهمتهم الإشراف على الجيش والقيادة من خلال هـ.أ.ع للجيش [2].

. طرحت مشكلة إنشاء هـ.أ.ع أما أن تكون بقيادة محمدي السعيد أو بقيادة بومدين [3].

. كذلك يمكن أن يكون ميلاد هـ.أ.ع بإتفاق 15 جانفي 1960، وهذا بعد إلغاء كل من قيادتي العمليات العسكرية الشرقية والغربية [4].

المطلب الثاني: تنظيم جيش الحدود

بعد ما شهدته هيئة الأركان الشرقية من أزمات ومشاكل تم القرار بتوحيدهما في هيئة واحدة وهي ما أطلق عليها هـ.أ.ع، وبعد إنشاء هذه الأخيرة تم تعيين هواري بومدين قائدا عليها وبمساعدة كل من عليّ منجلي وقائد أحمد والرائد عز الدين وهذا الأخير إنسحب منها بعد ذلك لأسباب سياسية [5].

ونسبت إلى قائدها مهمة إعادة تنظيم جيش الحدود مبتعدا عن بوصوف، وكان هدف بومدين هو إعادة تكوين جيش قوي لمواجهة فرنسا به والإعتماد عليه حتى بعد الإستقلال [6].

---

[1] مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 240.

[2] محمد شبوب، مرجع سابق، ص 68.

[3] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 210

[4] الطاهر جبلي، المرجع نفسه، ص 210.

[5] تابليت عمر، مرجع سابق، ص 110.

[6] عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958. 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان –بيروت–، 2011، ص–ص 46–47.

إستلم هواري بومدين زمام الأمور في وقت كانت فيه الظروف صعبة جدا ولا بد من التحكم والسيطرة عليها، حيث يذكر الشاذلي بن جديد أن بومدين كان لائقا على ذلك المنصب وكان هناك فرق كبير بينه وبين محمدي السعيد، سواء في طريقة كلامه أو المعاملة وهذا ما دفع بالشاذلي وعبد الرحمان بن سالم إعطائه مجال لتنفيذ خطته للخروج من الأزمة [1].

كان أول إجراء قامت به هـ.أ.ع هو تشكيل مكتب تقني ضم إليه الفارين من الجيش الفرنسي ذو الرتب العالية أمثال: شابو، زرقيني، بوتلة، هوفمان، عبد المؤمن، وكانت المهمة التي كلفها بومدين لهم هي إعادة تنظيم الجيش وإنتشاره، وبهذا إستطاعوا هؤلاء الضباط الفارين إستعادة الثقة مع القيادة حيث شكلوا قيادة أركان مصغرة، كما قام بومدين بتشكيل فيالق ووحدات وتم تغيير إسم ق.ش إلى المنطقة الشمالية للعمليات وكانت بقيادة عبد الرحمان بن سالم وينوبه الشاذلي بن جديد [2].

إلتحق عبد القادر شابو بكل من الشاذلي وبن سالم وهذا بعد ما تم دمج بين وحدات الولايات الثانية والثالثة والرابعة، حيث كلف بالمسائل الإدارية والأمنية، وجلول الخطيب أمينا عاما، أحمد بن عبد الغني الإستعلام، اما الشاذلي وبن سالم مسؤولين ميدانيين على الوحدات من خلال تنفيذ العمليات العسكرية والعبور على الأسلاك الشائكة [3].

كانت الدعوة إلى ضرورة توحيد وتنظيم وحدات الجيش الشرقية والغربية في جيش عصري للوقوف أمام فرنسا حتى في المفاوضات القادمة ويكون قوة في وجه العدو [4].

[1] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 449

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر نفسه، ص-ص 449-450.

[3] نفسه، ص 450.

[4] أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 301.

فتمكنت من تشكيل قوة عسكرية موحدة ناشطة على الحدود وهذا من خلال إستطاعتها من الجنود على الولايات الحدودية، حيث أصبحت هذه الهيئة تشرف على كل وسائل وإمكانيات الحرب [1].

كان معظم جنود هيئة الأركان من ق.ش حيث إستخدمت أيضا برنامج الأعمال الخاص بها، فتم تنظيم الجيش وإنشاء فيالق جديدة ونشرها شملت منطقتين على الحدود الشرقية[2].

أ/ في المنطقة الشمالية:

كانت بقيادة عبد الرحمان بن سالم بساعدة ثلاث نواب من رتبة ضابط: عبد القادر مولاي (شابو)، الشاذلي بن جديد، أحمد عبد الغني، أما بالنسبة للفيالق والكتائب نذكر بعض منها: الفيلق 11 بقيادة بوطرافة الفاضل، الفيلق 12 عليّ بوخذير، الفيلق 13 عبد القادر عبد الاوي ثم ثامر قدور(بوحرارة)، الفيلق 14 حمة لولو، أما بالنسبة إلى بعض الكتائب: الكتيبة الأولى خالد نزار، الكتيبة الثالثة عبد المالك قنايزية، الكتيبة السابعة عبد الحميد إبراهيمي، الكتيبة الرابعة عبد النور بكة [3].

ب/ في المنطقة الجنوبية:

كانت بقيادة الصالح ديدي(السوفي)، بمساعدة السعيد عبيد، محمد علاق، عمار ملاح، ضمت أيضا فيالق منها: فيلق 45، فيلق53، فيلق 68، فيلق 72، فيلق75، وبعض قائدي الفيالق نذكر: بن عباس، عبد الرحمان بن لطرش، حفناوي حشيشي، سعد قسطل، مقداد جدي، جليل حبيب [4].

[1] أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 301.

[2] عمر تابليت، مرجع سابق، ص 110، 111

[3] عمر تابليت، المرجع نفسه، ص 111

[4] نفسه، ص 111.

كلف بومدين المجاهدين لتولي قيادة الفيالق وبهذا نجح في فرض الإنضباط حيث أصبحت الوحدات خاضعة إلى قيادة موحدة وبعد تسليم كذلك ح.م.ج.ج وحدات الولايات الثانية والثالثة والرابعة إستطاع بومدين ضم الجنود والضباط والمزج بينهم، وبهذا تمكن من إنشاء جيش عصري ومسلح وبعد ذلك نشر في المنطقة الشمالية، حيث تمكنت هـ.أ.ع من تأسيس جيش كان شبيه بقوة جيوش الدول المستقلة في تلك الفترة [1].

المطلب الثالث: تحديات هيئة الأركان وأبرز العقبات داخليا وخارجيا.

- توظيف بومدين للجنود الفارين من الجيش الفرنسي خاصة إعطائهم مناصب حساسة وهذا ما أثار جدلا وتعرضه للإنتقادات [2].

- بروز موقفين متعارضين حول تنظيم الحرب حيث الموقف الأول كان أن ما إعتاد عليه المجاهدون وهو حرب العصابات كأسلوب يعتمد عليه، أما الموقف أو التصور الثاني تبناه الضباط الفارين من الجيش الفرنسي أمثال إيدير وسعوا نحو تنفيذه وهو إعادة ضبط الجيش على النمط الكلاسيكي، وبحنكة بومدين إستطاع أن يتخطى هذا الخلاف الذي كاد أن ينهي الجيش، بحل وسط وهو مزج بين الجنود والضباط، كما أعاد إنتشار الجيش وتنظيم طرق التدريب والقتال، ثم عادت المشكلة من جديد بعد أن تمرد بعض المجاهدين عندما عينهم بومدين كقادة للوحدات الميدانية، أما الضباط الفارين عينهم في مناصب حساسة في وزارة الدفاع، قاموا حتى بمحاولات للإنقلاب عليه مثل: شعباني والطاهر الزبيري [3].

[1] الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 150، 151

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر نفسه، ص 153

[3] نفسه، ص 153.

واجه الجيش صعوبات في تمرير الأسلحة خاصة بعد تدعيم فرنسا لخط موريس بخط شال على الجهة الشرقية، مما دفع هـ.أ.ع بتولي إهتمامها بالقواعد العسكرية سواء الشرقية(تونس)، أو الغربية(المغرب) [1].

[1] الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 210.

خلاصة الفصل:

رغم كثرة الخلافات وسياسة الكر والفر التي حدثت بين هـ.أ.ع والحكومة المؤقتة، وتقديم الأولى لإستقالتها منددة بالتجاوزات الخطيرة لمسار الثورة، والأزمة التي أعقبت تلك المحطات، الا أن غلبة العقل ومصلحة الوطن تفوقت في الأخير على بعض الطموحات الشخصية، مما جعل الثورة تتجاوز أصعب مرحلة مرت بها منذ إنطلاقها، وبالتالي السير بخطى حثيثة نحو مصلحة الوطن والحصول على الإستقلال.

الفصل الثالث:

هيئة الأركان وخلافاتها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1960-1962.

المبحث الأول: الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المبحث الثاني: خلافات هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بخصوص إتفاقيات إيفيان.

تمهيد:

شهدت الفترة ما بين 1960ـ 1962م العديد من الأزمات والخلافات بين قادة الثورة والحكومة المؤقتة خاصة فيما تعلق بقضية أسر الطيار الفرنسي وما نتج عن تلك الأزمة من تبعات كادت أن تعصف بالثورة، ولكن تم تغليب العقل وتجاوز المحن لمصلحة الوطن والمضي قدما نحو تحقيق آمال شعب عانى طويلا من ويلات الإستعمار الفرنسي الغاشم، وهو ما تم فعلا بعد أن رضخت فرنسا وجلست لطاولة مفاوضات إنتهت بإستقلال الجزائر يوم 1962/07/05م.

المبحث الأول: الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المطلب الأول: قضية الأسر الطيار الفرنسي

تعود حيثيات هذه القضية إلى رحلة الإستطلاع التي قامت بها طائرة فرنسية على الحدود التونسية الجزائرية، ففتح جيش الحدود النار عليها، وتم إسقاطها أين كانت تحلق فوق مركز التدريب في الأراضي التونسية [1]، لتبدأ من هذه اللحظة الأزمة بين هـ.أ.ع والحكومة المؤقتة (أنظر الملحق رقم 4) بعد أسر الطيار الفرنسي، أين طلبت الحكومة المؤقتة تسليمه بعد إلحاح الرئيس التونسي بورقيبة، حيث أن الحكومة أمرت تلبية طلب الرئيس التونسي من هيئة الأركان [2]، لكن هذه الاخيرة رفضت تلبية الأمر وتنفيذه.

زاد الوضع سوءا بين الجنود الذين أسروا الطيار الفرنسي، و الحكومة المؤقتة فإستقالت هيئة الأركان وكتبوا مذكرة جاء فيها "أن الحكومة المؤقتة إكتفت بدلا من أن تضع حدا للتونسيين بأن تقول لهيئة الأركان سلموا الأسير وإلا ستفضحنا الحكومة التونسية علنا"[3]،و الحال يقول بأن هيئة الأركان تهمت الطيار الفرنسي بالتجسس، و تم الضغط من طرف الحكومة التونسية على الحكومة المؤقتة بتسليم الأسير إليها ، إلا أن أعضاء هـ.أ.ع رفضت ذلك، مدعين أن الطيار توفي، إلا أن الحكومة التونسية طلبت تسليم الطيار حي أو ميت [4].

تأزم الموقف بين طوبال وبوصوف جاء إلى مقر القيادة العامة، وكانت حجتهما أن الثورة في خطر، وإن الحكومة التونسية سيعلنون عن تمرد الأركان العامة على الحكومة المؤقتة [5].

---

[1] محمد حربي، مصدر سابق، ص 224.

[2] حسين مجاود، مرجع سابق، د. ت.

[3] كريم مقتوش، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الازمات تونس (1958-1962) جامعة الدكتور يحي فارس-المدية، ص 126.

[4] عبد العزيز بوباكير، مرجع سابق، ص 158.

[5] سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، د. د، البليدة، 1997، ص 31.

إن رفضت تقديم الأسير للحكومة التونسية، بعد أن قام بورقيبة بقطع الماء والتموين عن ج.ت.و ومنع تنقل القوافل والأسلحة وتحركات الجنود، فكانت ردود الفعل أن تنقل فرحات عباس إلى مقر الجيش، و قابل هواري بومدين و أمره بتسليم الطيار الفرنسي، لكن الهيئة إدعت أنه توفي، عندئذ طالبت الحكومة التونسية تسليم جثته فتمادت العناصر في الرفض [1]، وهو ما دفع بالتونسيين إلى فرض الحصار على الجيش المتمركز بالحدود [2]، كما هددت الحكومة التونسية بالتدخل العسكري ضد ج.ت.و في حالة عدم تسليمها الطيار، وفي 15 جويلية 1961 قدمت هـ.أ.ع إستقالتها وتم توجيه مذكرة إلى رئيس الحكومة المؤقتة، وقبل تقديم الإستقالة، قام هواري بومدين لوحده بتسليم الطيار الأسير، من دون إستشارة زميليه الدائمين عليّ منجلي وقائد أحمد مما أدى إلى تأزم العلاقة بين الرفاق[3].

ألقى منجلي خطابا حماسيا، تم فيه مهاجمته على الحكومة المؤقتة، وصف تصرفاتها بأنها تتناقض مع مصالح الثورة، كان هدفها اضعاف دور ج.ت.و [4].

دعت قيادة الأركان العامة المنطقتين الشمالية والجنوبية ومسؤولي الفيالق والكتائب، إلى إجتماع في وادي ملاق، وكان الموضوع حول الأزمة بينها وبين الحكومة المؤقتة حيث لم يتحدث بومدين كثيرا مقررا بذلك تقديم إستقالته نهائيا ودون عودة او رجوع [5].

---

[1] شويحات مريم، "الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان (1960-1962)"، مجلة قضايا تاريخية، ع 1، 2016م، ص 235.

[2] أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 293.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 53.

[4] صباح نوري هادي العبيدي، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي (1932-1978) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة ديالي، السنة الجامعية 2004-2005، د. ت.

[5] عبد العزيز بوباكير، مرجع سابق، ص 159.

توترت العلاقات بين الحكومة التونسية و هـ.أ.ع إثر الحادثة [1]، لتتبعها إستقالة هيئة الأركان التي حققت رغبة الحكومتين التونسية والجزائرية معا، ليغادر بعدها كل من بومدين وعليّ منجلي وقايد أحمد إلى ألمانيا أين إستخلفت هيئة الأركان هيئتين مؤقتتين مواليتين لها على الحدود الشرقية والغربية لغلق الباب أمام التمرد [2]، لكن فرحات عباس رفض الإستقالة لأن الوضع العسكري لم يسمح بذلك [3].

نستنتج في الأخير أن قضية الأسير الطيار الفرنسي هي التي دمرت العلاقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وأدت إلى الخلاف بين الحكومة التونسية و هـ.أ.ع.

المطلب الثاني: الخلافات مع الحكومة التونسية

1/ قضية إيجلي: كان لإعلان تونس مصادقتها على إتفاقية تمرير أنبوب إيجلي بتاريخ 30 جوان1958 (أنظر للملحق رقم 5، 6) ان اثارت أعنف أزمة سياسية مرت بها العلاقات التونسية الجزائرية مما أثار الخلاف بينهما، أين إعتبر الطرف الجزائري العملية دعما سياسيا وإقتصاديا للمستعمر الفرنسي [4].

فسياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر وإغراءاته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة، وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية لإنجاح سياسته في تونس والمغرب وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة والوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس ما عدا بنزرت محفزا لإحتواء الموقف التونسي [5].

---

[1] أحمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 12.

[2] مريم شويحات، مرجع سابق، ص-ص 335-336.

[3] محمد شبوب، مرجع سابق، ص 73.

[4] سامية خامس، "أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي وتطوراتها خلال الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة قضايا تاريخية، ع 2، ص 134.

[5] عبد الله مقلاتي، "تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره في دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958-1959م"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج04، ع 02، ص 200.

يبدوا أن خطورة تمرير الأنبوب ليس في الجانب الإقتصادي فقط، بل يخدم سياسة ديغول بالدرجة الأولى وهدفه ضرب التضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية بالدرجة الأولى، وتم إستخدام بورقيبة كورقة ضغط على قيادة الثورة الجزائرية، و جرها لقبول الإقتطاع من الصحراء الذي ينجر عنه القبول بتجزئة الأرض والسيادة [1]، أعلنت تونس مصادقتها على إتفاقية إيجلي، التي تسمح للشركة الفرنسية سترابسا STRAPSA بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس، فأعلنت ج.ت.و عن خطورة هذا المشروع، وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر توقيع هذه الإتفاقية [2]، ورفعت لها مذكرة في جانفي 1958، وأعقبتها بمذكرة أخرى في جوان أوضحت فيها إنعكاسات الخطيرة لتوقيع إتفاقية:

- إن توقيع الإتفاقية يعني الإعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.
- إن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا فادحا لإتفاقية طنجة.
- أن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري... المعركة الصحراء الإستراتيجية [3].
- مشروع هذا الأنبوب من شأنه أن يسمع لفرنسا بتعبئة رؤوس أموال أجنبية وراءها، مما يسمح الوقت بتبرير الاستمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي [4].
- إن حرب الجزائر تجري أيضا في الميدان الإنتصاري إلى جانب العسكري، لذلك يجب تحطيم آمال الفرنسي فيما يتعلق باستغلال ثروات الصحراء، كما أن إستغلال بترول إيجلي من خلال مد هذا الأنبوب يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يخدم السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، بما يقدم لها من دعم يطيل أمد الحرب [5].

---

[1] سامية خامس، مرجع سابق، ص 134.

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية التونسية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة دكتوراه تخصص التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، السنة الجامعية 2008/2007، د. ت.

[3] عبد الله مقلاتي، تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره في دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958-1959م"، المرجع السابق، ص 201.

[4] أحمد مسعود سيد علي، أزمات الثورة مع الحكومة التونسية (1959. 1960)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 287.

[5] أحمد مسعود سيد علي، المرجع نفسه، ص287.

في بداية 1958 إجتمع وفد ل.ت.ت بالحكومة التونسية لفض الخلاف، وتم إصدار بلاغ مشترك يدعوا لعودة العلاقة بينهما، وشرح وجهات النظر بين طرفي الخلاف، بخصوص الأنبوب أين أكدت الحكومة التونسية تضامنها وتأييدها للقضية الجزائرية، ووعدها بعدم تشغيل الأنبوب، إلى غاية إستقلال الجزائر بين الطرفين [1].

1/ النزاع الحدودي التونسي الجزائري.

أكد بورقيبة مرة أخرى على مطالبه الحدودية، من خلال تصريحه أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1961، داعيا إلى إعادة رسم الحدود [2]، أعلن بورقيبة أن مسالة الحدود الجنوبية لتونس، تمثل قضية وشعلة يجب على الفرنسيين الإمتثال لها[3]، تم ترسيم الحدود على حد 233 بدل النقطة 210، وكان بورقيبة يرى أن تونس مساحتها صغيرة جغرافيا مقارنة بالمغرب والجزائر، وإتجهت أطماعه نحو قسنطينة التي يعتبرها أرضا تابعة له [4]، وكلها أمور تركت العديد من الحساسيات بين الجزائر و تونس في ظل الخلاف الناصري البورقيبي منذ أكتوبر 1958، بعد أن إستقرت الحكومة المؤقتة في القاهرة و كلها عوامل زادت من تخوفات بورقيبة و توجسه من تحالف الجزائريين مع المصريين، ومن ثم تشجيع المعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف للإنقلاب عليه، أو تشجيع المعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف من القاهرة على الإنقلاب عليه [5].

بالإضافة إلى المضايقات العسكرية تم إعتراض الشاحنات التابعة لـ ج.ت.و لتموين الثورة، في الداخل كانت على وشك عبور الحدود التونسية الجزائرية [6].

---

[1] عبد الله مقلاتي، تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره في دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958-1959م، مرجع سابق ص-ص 203-204.

[2] أحمد مسعود سيد علي، أزمات الثورة مع الحكومة التونسية (1959. 1960)، مرجع سابق، ص-ص 290-291.

[3] عبد الله مقلاتي، تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره في دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958-1959م، المرجع السابق ص-ص 204-205.

[4] أحمد مسعود سيد علي، أزمات الثورة مع الحكومة التونسية (1959. 1960)، المرجع السابق، ص 291.

[5] عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة الجزائرية، ج2، منشورات السبيل، الجزائر، 2012، ص 230.

[6] عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص 230.

وتشديد رقابتها على الأسلحة، كما ذكر وزير الأسلحة أن مخزون الأسلحة في تونس كانت تحت رقابة الحرس الوطني التونسي، شعر الضباط القدامى بالتهميش ومطالبة الجنود إطلاق صراح المعتقلين في السجون التونسية [1]، مما أدى إلى وقوع إصطدامات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية [2]، وقوع صدمات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية [3]، وفرض رقابة على مرور الأسلحة [4].

شعر بورقيبة بالتخوف منذ إرتباط النظام الناصري بالثورة الجزائرية، فبدأ الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية بتقديم المساعدات غير المباشرة للثورة، كما عقدت الحكومة المؤقتة إتفاقيات للتعاون بينها وبين بعض الدول الإشتراكية تقضي بتسليح جيش الحدود المرابط في تونس [5].

المطلب الثالث: إدماج الفارين من الجيش الفرنسي.

إختار الضباط الفارون من الجيش الفرنسي المساهمة في تحرير الوطن من الإستعمار، بصفتهم العسكرية كمتطوعين فارين من الجيش الفرنسي، وملتحقين بالثورة، الأمر الذي نتج عنه إرتياب بعض الجنود من وجودهم معهم، معتقدين أن الكثير من تلك العناصر قادرة على إختراق صفوفهم، مما زاد من صعوبة إندماجهم داخل جيش التحرير [6].

دافع كريم بلقاسم عن إسناد زمام أمور الجيش إلى الهاربين من الجيش الفرنسي بالقول: "الحاجة للتقنيين كانت ملحة حتمت الإستعانة بالضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي وليس بتقنيين أجانب للقيام بهذه المهمة" [7].

---

[1] عبد الله مقلاتي، تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره في دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958-1959م، مرجع سابق ص 209.

[2] خامس سامية، مرجع سابق، ص 138.

[3] عبد الله مقلاتي، تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره في دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958-1959م، المرجع السابق، ص 208.

[4] كريم مفتوش، مرجع سابق، ص 123.

[5] عبد الله مقلاتي، تأزم العلاقات الجزائرية التونسية وأثره في دعم نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدة تونس 1958-1959م، المرجع السابق، ص 214.

[6] عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة-الجزائر-، 2012، ص 507.

[7] محمد حربي، حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، دار القصبة للنشر، د. ب، 2004، ص 309.

كان لفرار المجندين الجزائريين من الجيش الفرنسي خلال مرحلة الثورة العديد من النتائج التي صبت لصالح العمل الذي إنتهجته قيادة الثورة، فإستمرار إتصال قيادة الثورة بالمجند الجزائري في صفوف الجيش الفرنسي، خلق أعين الثورة داخل صفوف المؤسسة العسكرية الفرنسية، هذه الخلايا سمحت للثورة من إيجاد مصادر للتموين وتدعيم الثورة [1]إن الصفة العسكرية لهؤلاء الضباط وخدمتهم في الجيش الفرنسي ومحاربتهم إلى جانب القوات الفرنسية ضد المجاهدين وإنتمائهم إلى عائلات ذات باع طويل في خدمة الإدارة الفرنسية، وإلتحاقهم مؤخرا بالثورة وإعطائهم حق الإحتفاظ برتبهم الأصلية، حين فرارهم من الجيش [2]، ومن بين الأسماء لبعض هؤلاء الضباط نذكر كلا من مولود إيدير عبد المؤمن، زرقيني محمد [3]، محمد بوتلة.

من الجيش العاملين:

- برتبة ملازم: آيت ايدير، قلال، عبد القادر شابو، سليمان هوفمان [4]، بوزارة محمد، إبن مصباح مصطفى، عبد المجيد أعلاهم، كركب مختار، محمد بن محمد، عقون أحمد، آيت مهدي، محمد أمقران، الأطرش عبد الحميد، أحمد بن الشريف جعفري [5]، عددهم حوالي 200 بين ضابط وضابط صف كان على رأس قيادة الأركان [6].

---

[1] وحيد بوزيدي، رشيد زبير، "ظاهرة الفرار المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي بين العوامل الذاتية والموضوعية وتأثير الدعاية لثورة 1954-1962، قراءة في الأسباب والنتائج"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 2، مج 14، ص 662.

[2] وحيد بوزيدي، رشيد زبير، "قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال مرحلة الثورة الجزائرية 1954-1962 من خلال مذكرات محمد زرقيني"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 01، مج 17، ص 939.

[3] نقيب في الجيش الفرنسي، ثم إلتحق بجبهة التحرير الوطني بالحدود التونسية، كما كان عضو في هيئة الأركان العامة، إنظم إلى جيش التحرير وتولى الوزارة بعد الإستقلال. (للإستزادة أنظر: عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 181).

[4] ضابط في جيش التحرير الوطني، تولى العديد من المهام العسكرية والسياسية في حرب التحرير الوطني، كما كان مسؤول عن التموين والتسليح بتونس، عضو في المكتب السياسي لهيئة الأركان. (للإستزادة أنظر: عاشور شرقي، المرجع نفسه، ص 369).

[5] ولد في 1927، رقي إلى رتبة ملازم في الجيش الفرنسي، إنظم بعد ذلك إلى جيش التحرير الوطني، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1960، ترأس الولاية الرابعة، إستطاع عبور الحاجز المكهرب لكن تم القبض عليه، إنظم إلى هيئة الأركان بعد إطلاق صراحه. (للإستزادة أنظر: عاشور شرقي، المرجع نفسه، ص 73).

[6] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص 514.

بتاريخ 07 أوت 1962 عقد إجتماع ضم: بومدين، خيضر، بن بلة، محمدي السعيد، ..... شعباني، الزبيري، عليّ منجلي.

تطرق الكل إلى الكيفية اللازمة لدخول مدينة الجزائر وتجنب الصدام بالولاية الثالثة، التي أعلنت بقيادة العقيد محند أولحاج، إتخاذ ثلاث جهات لدخول العاصمة غرب شرق وهران غليزان، الشلف الجزائر[1]، إلا أن هواري بومدين أبعد الضباط الفارون من الجيش الفرنسي عن القيادة العسكرية و تم إستخدامهم في مراكز التدريب وإعتماده على ضباط الثورة المتخرجين من الأكاديميات العسكرية العربية، نظرا إلى شكه فيهم لمدى إستبعادهم عن أيديولوجية الثورة، رد بومدين على المطالبين بطردهم من الجيش الوطني بعد الإستقلال بالقول من الأفضل إستخدام هؤلاء الضباط وهم على الأقل جزائريين [2].

منذ الإستقلال بدأ ظهور الضباط الفارين من الجيش الفرنسي كداعم فعال ومباشر لجهود هواري بومدين [3]، الذي أعاد إليهم الإعتبار وضمن لهم إمتيازات أين كانت نظرته لهؤلاء الضباط نفعية بالدرجة الأولى، فوفر لهم الحماية وضمن لهم الدعم، لإبراز قدراتهم في ميدان التدريب والتكوين [4]، فحدث أن تم ترقيتهم من طرف قيادة الأركان التي رسمت إستراتيجيتها جيدا للإستيلاء على الحكم بعد الإستقلال فكانت الغاية تقوية الثقة التي وضعت فيهم من طرف الأركان وتعزيز مواقعهم [5].

[1] وحيد بوزيدي، رشيد زبير، قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي، مرجع سابق، ص 934.

[2] رابح يونسي، مرجع سابق، ص 137.

[3] وحيد بوزيدي، رشيد زوبير، قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي، المرجع السابق، ص 934.

[4] مسعود عثماني، مرجع سابق ص-ص 512-513.

[5] عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 50.

المبحث الثاني: خلافات هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بخصوص إتفاقيات إيفيان.

المطلب الأول: سير المفاوضات وأبرز النقاط التي وقع بشأنها الإختلاف.

كان ديغول يهدف إلى تهميش وإبعاد ج.ت.و، حيث حاول إنشاء ودعم قوة ثالثة والتي تضم الجزائريين الموالين لفرنسا والرافضين للجبهة ولكن بعد فشله في تحقيق هذا ونطرا للظروف التي كانت سائدة سواء الداخلية أو الخارجية، وافق في الأخير إجراء المفاوضات مع الحكومة المؤقتة (أنظر الملحق رقم 7) وكان هذا في ماي 1961[1]، إلتقى الوفدان بعد إتصالات عديدة في إيفيان يوم 1961/04/07، 1961/04/20، في جو ساده الحيرة والجهول ([2]).

كان الوفد الجزائري بقيادة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، دكتور فرانسيس وزير المالية، بن يحيى مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في روما، أحمد بن بومنجل مدير في وزارة الإعلام، والرائدين منجلي وسليمان أعضاء قيادة الأركان الحربية في ج.ت.و، وسعد دحلب أمين عام وزارة الشؤون الخارجية، حسب ما يذكر سعد دحلب أن في البداية لم تكن هناك خلافات بين الممثلين، وحتى الخلاف الذي سيظهر لاحقا بين قيادة الأركان الحربية والحكومة المؤقتة لم تكن ظاهرة في البداية [3]، بينما يشير بن يوسف بن خدة أن توتر العلاقة بينهما وصل إلى حد المقاطعة قبل البدء في إيفيان الأولى وأن رد فعل هيئة الأركان [4]. والمواقف الحادة راجع إلى دقة الوضعية السائدة في المرحلة الأخيرة من الكفاح المسلح، بالإضافة إلى ندرة في الإتصال وتبادل المعلومات بالقدر الكافي [5].

---

[1] عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص 56.

[2] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 129.

[3] سعد دحلب، المصدر نفسه، ص 129.

[4] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، تر مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012م، ص 30.

[5] بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 30.

كانت الحكومة المؤقتة مستعدة لتقديم التنازلات لإجراء المفاوضات مع فرنسا لإسترجاع سيادة الدولة، حيث وافقت على العديد من النقاط نذكر منها:

. إدخال الجزائر في المنطقة الحرة، والإتفاق النفطي الذي كان بمثابة خدمة لمصالح فرنسا.

. إبقاء الجيش الفرنسي في المرسى الكبير، لكن رفض أي تعاون عسكري مستقبلا بين البلدين[1].

. إدماج الأوروبيون مع الجزائريون لكن البقاء بالمحافظة على أحوالهم الشخصية، ورفض الإمتياز بينهما [2].

. ضمان هيمنة اللغة الفرنسية على العربية [3].

. إنشاء ما يسمى بـ " الهيئة التنفيذية المؤقتة" وهي المسؤولة عن المرحلة الإنتقالية الممتدة من وقف إطلاق النار مارس 1962 إلى تنظيم الإستفتاء جويلية 1962.

. إبقاء المصالح الفرنسية كذلك الليبرالية الاقتصادية ومواصلة العمل بمشروع قسنطينة 1959، ضمن الإطار الإستعماري.

. الحفاظ على الجهاز الإداري الذي كان يشمل 65600 فرنسي، و14400 جزائري.

. إبقاء عين أكر تابعة لفرنسا حيث إتخذتها مكان لإقامة التجارب النووية [4].

كانت قيادة الأركان معارضة لتوقيع الحكومة المؤقتة على إتفاقيات إيفيان، في نظرها أنها تهدف إلى إبقاء النظام الإستعماري في الجزائر حتى بعد الإستقلال(أنظر الملحق رقم08) [5].

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 227.

[2] محمد حربي، المصدر نفسه، ص 227.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 57.

[4] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر نفسه، ص 57.

[5] نفسه، ص 56.

وكان من أبرز المعارضين هواري بومدين، وأرجع سبب معارضته إلى وجود ملحق سري للإتفاقية، كذلك إتفاقية سرية بوجود قاعدة عسكرية سرية، والتي إتخذها الجيش الفرنسي مكان لتجارب الأسلحة الكيماوية، وبهذا كانت الرسالة الموجهة إلى الحكومة المؤقتة من قبل هـ.أ.ع رسالة تهديد[1]، كما صرح بومدين عن إتفاقية إيفيان أنها بمثابة وجه جديد للإستعمار وأرجع سبب آخر كذلك أن هيئة الأركان كانت تعتبر أن الحل العسكري هو الحل الوحيد للإستقلال، بالإضافة إلى أن فرنسا كانت ترى المفاوضون الجزائريون بمثابة محاربين فقط ولم تعطي لهذه الإتفاقية صيغة الرسمية، بل إعتبرتها مجرد محاولات للوصول إلى تسوية للقضية[2].

نظمت بعد ذلك قيادة الأركان إجتماعا حضره عليّ منجلي الذي كان ضمن الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان حيث عبر عن رأيه عن تنازلات الحكومة المؤقتة أنها تهدف للقضاء على جيش التحرير، وأن هذه التنازلات لا يمكن أن يتحقق من خلاله الإستقلال بل يبقى مجرد إستقلال ملغم، وأنها تريد إقامة نظام برجوازي تابع لفرنسا [3].

كان كل من بوصوف وبن طوبال وكريم يكتسبون شرعية الحكم على الولايات المسؤولون عنها بالإضافة إلى كونهم زعماء تاريخيين، أما قادة قيادة الأركان فكانوا المسؤولين عن جيش التحرير الوطني (قوة مهمة)، كذلك الولايات، ولكن لم يكتفوا بهذا فقط بل أرادوا أيضا إضفاء صفة الشرعية السياسية وهذا من خلال التحالف مع بن بلة، بوضياف، خيضر، بيطاط (المسجونين) [4].

---

[1] زبيحة زيدان المحامي، مرجع سابق، ص 133.

[2] عقيلة عفيري، مرجع سابق، ص 99.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص57.

[4] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر نفسه، ص 57.

ما دفع ببومدين بعقد إتفاق مع هؤلاء لمواجهة الحكومة المؤقتة وهذا ما تم فعلا من خلال عبد العزيز بوتفليقة ([1])، حيث عرض طلب هيئة الأركان عليهم فقوبلت بالموافقة إلا بوضياف لم يوافق كونه حليف لكريم وآية أحمد [2].

بينما عقد بن بلة إتفاق مع هيئة الأركان وكان هدفه من خلال هذا الاتفاق وبالإعتماد على جيش الحدود لإزاحة خصومه وبسط سيطرته داخليا رغم أنه كان موافق على إتفاقيات إيفيان، كما سعى إلى إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني مختلف عن الحكومة المؤقتة [3]، وبهذا التحالف إستطاع بومدين من تهيئة الظروف للإستيلاء على السلطة بعد الإستقلال ومعارضة إتفاقيات إيفيان [4].

نتيجة لعدم الوصول إلى نتائج وحلول مناسبة وتمسك كل طرف بقراراته ثم وقف المفاوضات، لكن بقي هناك إتصال بينهما [5].

حسب رأي بن يوسف بن خدة أن الحكومة المؤقتة كان ردها على تقرير المصير الذي طرحه الجنرال ديغول صائبا وسليما، حتى خطتها في التفاوض على إتفاقيات إيفيان الأولى كانت سليمة ولا تتخلها أي أخطاء، بينما برر موقف قيادة الأركان المعادي لهيئة الأركان راجع إلى ضعف الإتصال وإنعدام النقاش والنشاطات السرية [6].

---

[1] شهرزاد حامي، الهيئة التنفيذية المؤقتة والإستفتاء على إستقلال الجزائر (19 مارس 1962- 28 سبتمبر1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، السنة الجامعية 2018/2017، ص 185.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 58.

[3] شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص186.

[4] عبد الحميد الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 32.

[5] سعد دحلب، مصدر سابق، ص 132.

[6] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، مصدر سابق، ص 30.

تردد بن يوسف بن خدة (رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة) (أنظر الملحق رقم 09) في إستئناف المفاوضات الأخيرة مع فرنسا، ولكن بعد تصريح بومدين وقبوله دخلت ح.م.ج.ج في مفاوضات مع فرنسا (إنتهت بتوقيع إتفاقيات إيفيان الثانية 18/مارس/ 1962)، وفي الوقت نفسه كانت تسعى هـ.أ.ع في كسب السلطة لأنها كانت على يقين أن الجزائر سوف تتحصل على الإستقلال، وأن لابد من جذب عناصر سياسية لها وهم السجناء الخمسة [1]، وكان إنطلاق المفاوضات بهدف إلتفاف الخلافات بينهما، ولكن ما حدث كان عكس ذلك وكان هذا الخلاف بينهما مدخل للأزمة التي شهدتها البلاد 1962[2].

المطلب الثاني: إستقالة هيئة الأركان وردود الفعل.

أ/ إستقالة هيئة الأركان:

نظرا لما كان يتمتع به بومدين من خبرة ودهاء إستمدها من تواجده خارج الحدود بالشرق والغرب، كما يذكر لخضر بورقعة أنه هو من حبك أطراف الصراع، خاصة بعد التحالف الذي أجراه مع بن بلة بعد ذلك، الذي كان لم يكن يهدف خلاله إلى حماية الثورة والوطن بقدر ما كان يريد الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها [3].

بعد إنعقاد المجلس الوطني بطرابلس 9، 27 أوت 1961، لدراسة قضيتين بارزتين على الساحة وهما مشكلة المفاوضات والقيادة، فبالنسبة للمفاوضات كما ذكرنا سابقا أن هيئة الأركان بقيت متمسكة برأيها ومعارضة لتوقيع الحكومة المؤقتة عليها [4].

---

[1] إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 99.

[2] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، مصدر سابق، ص 32.

[3] لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على إغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000م، ص 122.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 236.

وقد كلف هواري بومدين كل من منجلي وقايد بهذا، وإعتبرها أنها تضحية بالثورة لأجل مصالح فرنسا [1]، أما بالنسبة للزعامة والقيادة كانت الهدف الرئيسي وبرز الإنقسام والخلاف حولها [2]، وبهذا برر بومدين أن هذه الخلافات والإنقسامات الحادة بينها وبين الحكومة المؤقتة راجعة إلى أن هذه الأخيرة كانت تعرف أيضا إنقسامات بين أعضائها، وكذلك محاولتهم في نقل هذا الخلاف بين المناضلين وتفكيك الوحدة الثورية، ورغبة كل وزير في كسب مجموعة من أتباعه من الإنتهازيين وغير الثوريين، وبمجرد مصارحتهم بهذا زادت حدة الخلاف [3].

سعت هـ.أ.ع إلى توحيد الجيش الخارجي ووضع كل الولايات تحت سلطتها، وتنفيذ ما إقترحه بن يوسف بن خدة بخلق قيادة لـ ج.ت.و فوق الحكومة وإبعاد وإضعاف (بلقاسم، بوصوف، بن طوبال)، ولكن بعد تعيين بن يوسف بن خدة على رئاسة ح.م.ج.ج، عبرت هيئة الأركان برفضها وغادرت المجلس قبل نهايته [4]، حيث توجه كل من بومدين وأحمد قايد وعلي منجلي إلى ألمانيا الغربية بعدما كونوا تحالف مع جيش الحدود، أما بالنسبة للرائد عز الدين (عضو في هيئة الأركان) يميل إلى جانب الحكومة المؤقتة وكريم بلقاسم ولم يغادر معهم إلى ألمانيا، وهذا ما جعل من الحكومة المؤقتة تستغله بعد ذلك [5]، بعد تصريح بومدين عن الإستقالة بررها أنها رغبة منه في عدم إفشال المفاوضات مع فرنسا حول تقرير المصير، وكذلك أنه لا يستطيع العمل مع هؤلاء الخونة للثورة، وبالتالي قدم إستقالته هو وزملائه إلى الجيش [6].

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص236.

[2] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 99

[3] سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 33

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 236، 237

[5] الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 276.

[6] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 34.

كما إعتبر بعض الضباط من جيش الحدود أن إستقالة هـ.أ.ع تعتبر عملا سياسيا، فطالبوا بالعودة إلى المبادئ الثورية ووضع نظام يشرف على نشاطات المسؤوليين في المناصب العليا، وكان المراد من خلال هذا دعم فكرة بومدين في إنشاء مكتب سياسي [1].

وبهذا كانت الصراعات الشخصية حول السلطة والمصالح الخاصة للقادة تطغى وتأخذ حيزا كبيرا من المواجهة متناسين بذلك العدو الأكبر والخطر الذي لم ينتهي بعد ألا وهو العدو الفرنسي.

ب/ ردود الفعل:

تباينت ردود الفعل حول إستقالة هيئة الأركان التي جاءت بشكل مفاجئ وبدون سابق إنذار وكرد فعل على أعمال الحكومة المؤقتة طالما عملت هذه الأخيرة على تنحيتها وإبعادها عن السلطة.

بالنسبة لبن خدة ودحلب ويزيد الذين لم تكن لهم قاعدة قوية في الجهاز، في إستغلال هذا من أجل إستمرار المفاوضات وإنجاحها وإنشاء نظام يستبعد الجيش، أما بوصوف الذي كان داعما لتوحيد جيش التحرير لكنه إنظم إلى بن طوبال وهذا الأخير الذي كان يتخذ موقفا عدائيا[2]، أما المناضلين في ج.ت.و فقد طالبوا بعودت هـ.أ.ع وتنفيذ ما إقترحه هواري بومدين وهو إنشاء مكتب سياسي [3].

في الأخير أرى أن إستقالة هـ.أ.ع" بومدين " كان رد فعل مفتعل لكسب تأييد الجيش لأنه كان على دراية ويقين بولائه له، ليحسم الأمر لصالح العسكريين وتستبعد نهائيا الحكومة المؤقتة عن السلطة.

---

[1] رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956. 1962، تر فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، دار الفرابي، بيروت –لبنان–، 2003، ص 225.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 237.

[3] رضا مالك، المصدر السابق، ص 225.

المطلب الثالث: أزمة صائفة 1962

عقد إجتماع م.و.ث من 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس ليبيا، وكان الهدف منه المصادقة على إتفاقيات إيفيان [1]، بينما يذكر سعد أن الاجتماع عقد أيضا للمصادقة على برنامج طرابلس وإنتخاب مكتب سياسي، وهذه النقطة الأخيرة كانت محل خلاف وجدال بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة [2]، وهذا ما أشار له إليه لخضر بورقعة أن هذا الاجتماع كان السبب في إشتداد حدة الصراع وبالتالي إتخذ موقف المحايد هو وبعض الأعضاء[3].

كانت هيئة الأركان لا تزال رافضة للإتفاقيات وبالتالي سعت للسيطرة على مقاليد القيادة لجيش التحرير الوطني على الحدود، بينما إتخذ الجيش في الداخل موقف المحايد [4]، أما بالنسبة للتصويت على وقف إطلاق النار النتيجة كانت ب 45 نعم مقابل 4 لا (بومدين، منجلي، سليمان)، بالإضافة إلى الرائد مختار المدعو ناصر، وبهذا بقي الخلاف بينهما مستمرا[5].

إنقسم الأعضاء في الإجتماع حول مؤيد ومعارض حول فكرة تأسيس مكتب سياسي فمن المؤيدين نجد: هـ.أ.ع (هواري بومدين)، الزعماء الخمس عدا بوضياف حيث كان متمسكا بشرعية المؤسسات القائمة لكن بعد إنضمامه إلى القبائل أدى إلى زعزعة الوحدة الوطنية، وبعض قادة ولايات الداخل رأوا ضرورة تجديد القيادة قبل الإستقلال، أما بالنسبة للمعارضين نجد: بوصوف، بن خدة، بن طوبال، كريم، وبعض قادة ولايات الداخل إعتبر هذا التيار نفسه أنه القيادة الشرعية إلى غاية الإستقلال [6].

---

[1] محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 223.

[2] سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 40.

[3] لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 99.

[4] محمد تقية، المرجع السابق، ص 223.

[5] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 39.

[6] سعد بن البشير العمامرة، المرجع نفسه، ص-ص 40- 41.

كما واجه الإجتماع نقطة خلاف أخرى وهي التصويت بالوكالات التي دافع عليها بن بلة بعد ما عارضها، وكان أسلوبه في الدفاع عنها شديد وجارح ما جعل من أعضاء الحكومة يغادروا الإجتماع دون المصادقة على تشكيل المكتب السياسي [1]، ونتيجة لإنسحابها أدى إلى أزمة سياسية حادة عرفت بأزمة صائفة 1962[2].

أصدرت بعد ذلك ح.م.ج قرار بعزل هيئة الأركان في ليلة الإستفاء حول تقرير المصير وتجريد أعضائها من رتبهم ومناصبهم كما قطعت المؤونة والتموين عن الجيش في الحدود الشرقية والغربية، لكن موقف بن بلة ومحمدي السعيد وخيضر وإستقالة البعض من هيئة الأركان أسقط من هيبتها أمام نفسها والشعب أيضا [3].

ثم بدأ كل طرف بعد ذلك يهدف إلى بسط سيطرته على السلطة، كانت هيئة الأركان قد تحالفت مع بن بلة بإعتبار هذا الأخير أن الجيش هو السبيل الوحيد للسلطة [4]، فإنعكس هذا الخلاف أيضا على قيادات الولايات وهذا ما أدى إلى قيام صراع بين المجاهدين في الولايات الأولى والثانية والثالثة [5]، بينما تجنبت الولاية الرابعة الدخول في هذا الصراع لكنها لم تدم طويلا في موقف الحياد هذا بعد ما إشتد الصراع حول الجزائر العاصمة بمحاولة ح.م.ج إنتزاعها من الولاية الرابعة لكنها فشلت، بينما إستطاعت هـ.أ.ع. من أن تكسب تحالف الولايات المعارضة ح.م.ج.ج[6]، حيث حصل إصطدام بين الولاية الرابعة وقوات بومدين في العاصمة والتي كادت أن ترمي بمستقبل الجزائر إلى مصير مجهول لكن إستطاعت قوات الحدود من السيطرة على الوضع[7].

[1] الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 279.
[2] سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 42.
[3] سعد بن البشير العمامرة، المرجع نفسه، ص 43.
[4] محمد تقية، مرجع سابق، ص 244.
[5] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 45.
[6] سعاد يمينة شبوط،" الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962"، مجلة المصادر، العدد 13، ص-ص 266-267.
[7] سعد بن البشير العمامرة، الرجع السابق، ص 45.

خلاصة الفصل:

سعت كل من هـ.أ.ع والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفرد بالسلطة وعدم الإهتمام بمصير البلاد خاصة في المرحلة الأخيرة من عمر الثورة والتي تعتبر من أكثر المراحل حساسية أدخلت الثورة في نفق مظلم كادت أن تضيع من خلاله جهود ومساعي التحرر، الأمر الذي تطور فيما بعد ووصل الى حد ازمة حقيقة بقيت أثارها حتى بعد الإستقلال، مما إستدعى بالجميع لترجيح كفة مطالب الشعب وبالتالي إجراء إنتخابات كان نتيجتها أول مجلس تأسيسي في عمر الجزائر المستقلة.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذا البحث تم التوصل لجملة من الإستنتاجات لعل أهمها:

– بعض نتائج مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م (أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج) من بين أبرز المشاكل التي أدت الى تفاقم بعض أزمات الثورة التحريرية.

– رغم أن مؤتمر القاهرة إستطاع إصلاح وإضفاء بعض التعديلات المختلفة مثل الخروج بـ ل.ت.ت الثانية، إلا أنه لم يستطع الوصول إلى نتيجة وحل للخلاف القائم.

– نتيجة لسياسة التطويق وإستراتيجية فرنسا بعد مد خطي شال وموريس، عانى الشعب الجزائري الأمرين، الأمر الذي أدى بقادة الثورة للتفكير في الخروج من أهم مشاكلها خاصة العسكرية، فكان تأسيس هـ.أ.ع ضرورة حتمية لمواجهة الإستراتيجية الفرنسية.

– مهدت ل.ت.ت الثانية الظروف لتأسيس مشروع الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بعد وصول الجنرال شارل ديغول للحكم.

– من بين المهام الموكلة للحكومة المؤقتة هي تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وكسب ود الشعوب المتعاطفة مع الثورة الجزائرية، إلا أن الأمر تجاوز تلك المهام نظرا للمشاكل الداخلية بينها وبين هـ.أ.ع، الأمر الذي عطل بعض مساعي الطرفين للحصول على الإستقلال.

– بدأت الخلافات تطفوا إلى السطح بعد قضية عميرة علاوة ومحاكمة العقداء الأربعة وما نتج عن ذلك من ردود الفعل داخلا وخارجا، الأمر الذي أدى إلى عقد إجتماعات ماراطونية لعل أهمها إجتماع العقداء العشر.

– إستطاعت هـ.أ.ع بقيادة هواري بومدين من تنظيم وتوحيد الجيش تحت قيادة واحدة، على الرغم من التحديات والمشاكل الداخلية التي واجهتها سواء من ناحية المخططات الفرنسية " شارل ديغول " أو الخلافات بين أعضائها.

– إشتداد الأزمة بين هـ.أ.ع و ح.م.ج.ج الجزائرية خاصة بعد ما يعرف بقضية أسر الطيار الفرنسي، مهد للخلاف بين الحكومة المؤقتة مع الحكومة التونسية.

– وصول الخلافات بين هـ.أ.ع والحكومة المؤقتة إلى ذروتها خاصة بعد دخول هذه الأخيرة في مفاوضات مع فرنسا " إتفاقيات إيفيان " أدى الى معارضة هـ.أ.ع بعض بنودها فكانت النتيجة أزمة " أزمة صائفة 1962م "

– يعتبر تاريخ الثورة الجزائرية من المواضيع الشيقة والتي تحمل في طياتها العديد من القضايا والوقائع على الرغم من حساسيتها إلا أنه يحبذ دراستها والتعمق أكثر فيها لإزالة الغموض وتنوير الرأي العام في الداخل والخارج عن عظمة الثورة وقوتها في مواجهة أكبر إستعمار عرفته البشرية.

– ترك الخلاف الذي وقع بين هـ.أ.ع والحكومة المؤقتة صدى كبيرا عن جوهر ذلك الخلاف، فهل هو أيديولوجي، أم أن هناك أمور أخرى غامضة كانت السبب الحقيقي وراء ذلك الخلاف الذي تجاوز تلك المرحلة وتعدى مراحل أخرى من عمر الجزائر المستقلة بقيت بعض اثارها لحد اليوم؟

الملاحق

الملحق رقم 1: أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آية أحمد، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف قبل إقلاع الطائرة من الرباط بإتجاه إجتماع تونس[1].

[1] المتحف الجهوي للعقيد محمد شعباني.

الملحق رقم 2: صورة هواري بومدين[1].

[1] سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص 219.

الملحق رقم 3: تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية[1].

– لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية – المعينة من قبل المجلس الوطنى للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة – أوت 1957 – مكونة من تسعة أعضاء :

– رمضان عبان ،

– فرحات عباس ،

– الاخضر بن طوبال ،

– عبد الحفيظ بوالصوف ،

– محمود الشريف ،

– محمد الأمين الدبغين ،

– بلقاسم كريم ،

– عبد الحميد مهرى ،

– عمار أوعمران .

الى هؤلاء التسعة أضاف المجلس الوطنى للثورة الجزائرية «الخمسة» المعتقلين :

– حسين ايت احمد ،

– أحمد بن بلة ،

– رابح بيطاط ،

– محمد بوضياف ،

– محمد خيضر ،

رغم انهم عينوا بصفة شرفية فإن «الخمسة» سيشاركون أكثر فأكثر فى القيادة .

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 50.

الملحق رقم4: أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية 1960. 1961[1].

[1] مركز الخطابي للدراسات، مرجع سابق، ص 316.

لملحق رقم 5: مؤشر المعارضة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية حول خط الأنابيب إيجلي[1].

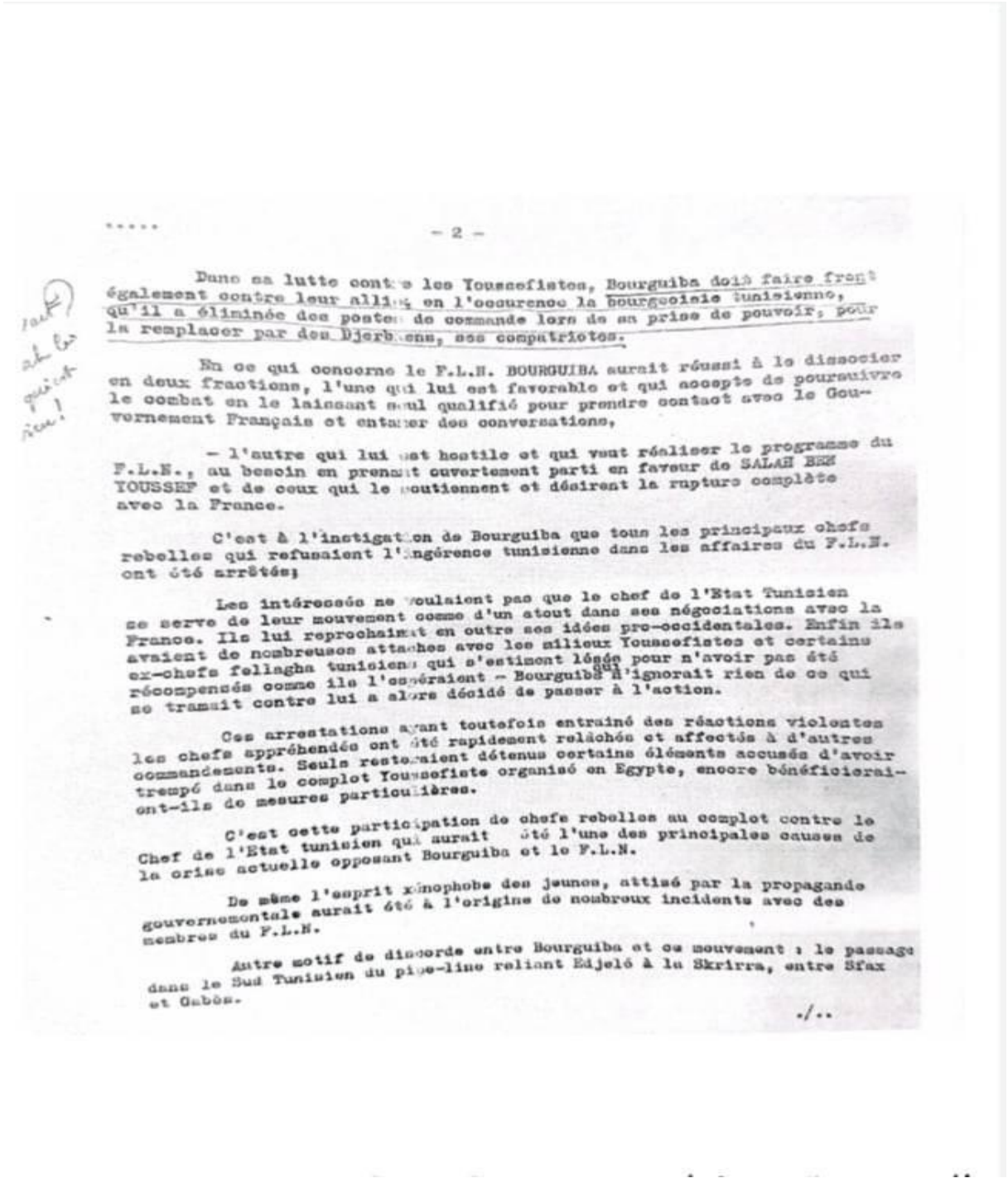

..... - 2 -

Dans sa lutte contre les Youssefistes, Bourguiba doit faire front également contre leur allié en l'occurence la bourgeoisie tunisienne, qu'il a éliminée des postes de commande lors de sa prise de pouvoir, pour la remplacer par des Djerbiens, ses compatriotes.

En ce qui concerne le F.L.N. BOURGUIBA aurait réussi à le dissocier en deux fractions, l'une qui lui est favorable et qui accepte de poursuivre le combat en le laissant seul qualifié pour prendre contact avec le Gouvernement Français et entamer des conversations,

- l'autre qui lui est hostile et qui veut réaliser le programme du F.L.N., au besoin en prenant ouvertement parti en faveur de SALAH BEN YOUSSEF et de ceux qui le soutiennent et désirent la rupture complète avec la France.

C'est à l'instigation de Bourguiba que tous les principaux chefs rebelles qui refusaient l'ingérence tunisienne dans les affaires du F.L.N. ont été arrêtés;

Les intéressés ne voulaient pas que le chef de l'Etat Tunisien se serve de leur mouvement comme d'un atout dans ses négociations avec la France. Ils lui reprochaient en outre ses idées pro-occidentales. Enfin ils avaient de nombreuses attaches avec les milieux Youssefistes et certains ex-chefs fellagha tunisiens qui s'estiment lésés pour n'avoir pas été récompensés comme ils l'espéraient - Bourguiba n'ignorait rien de ce qui se tramait contre lui a alors décidé de passer à l'action.

Ces arrestations ayant toutefois entrainé des réactions violentes les chefs appréhendés ont été rapidement relâchés et affectés à d'autres commandements. Seuls restaient détenus certains éléments accusés d'avoir trempé dans le complot Youssefiste organisé en Egypte, encore bénéficieraient-ils de mesures particulières.

C'est cette participation de chefs rebelles au complot contre le Chef de l'Etat tunisien qui aurait été l'une des principales causes de la crise actuelle opposant Bourguiba et le F.L.N.

De même l'esprit xénophobe des jeunes, attisé par la propagande gouvernementale aurait été à l'origine de nombreux incidents avec des membres du F.L.N.

Autre motif de discorde entre Bourguiba et ce mouvement : le passage dans le Sud Tunisien du pipe-line reliant Edjelé à la Skirra, entre Sfax et Gabès.

./..

يتبع...

[1] قدمت لي من طرف الدكتور عبد المالك الصاق بتاريخ 06/ 06/ 2023

الملحق رقم 6: مؤشر المعارضة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية حول خط الأنانيب إيجلي[1].

- 3 -

Alors que Bourguiba désirerait la réalisation rapide de ce projet qui permettrait l'utilisation d'une main-d'oeuvre nombreuse, et l rentrée dans les caisses de l'Etat, lorsque le pétrole coulera d'une redevance annuelle de 12 Milliards, le F.L.N. y est opposé.

Depuis les récentes arrestations des chefs du F.L.N. qui lui étaient hostiles, il semble que le Chef de l'Etat Tunisien ait dû faire machine arrière et que ce soit le clan du F.L.N. partisan de la lutte à outrance et du rapprochement avec les autres pays arabes qui l'ait emporté.

A ce sujet l'affaire du pipe-line d'Edjelé - La Skirra aurait toutefois fait l'objet d'un compromis. Les redevances perçues seront équitablement réparties entre la Tunisie et le F.L.N.

Enfin et toujours selon notre correspondant la crise qui sévit au sein du F.L.N. dans l'ex-Régence n'est pas dûe à la lassitude et n'oppose pas tenants et adversaires de négociations avec notre Pays - Outre les raisons ci-dessus exposées, elle porte surtout sur la manière dont la lutte doit être poursuivie et sur l'attitude qu'il convient d'adopter vis à vis de l'Etat Tunisien et des populations algériennes lesquelles échapperaient de plus en plus à son emprise malgré les procédés de terreur employés.

II.- MESURES PRISES :

Autorités avisées.

III.- OPINION DU SERVICE :

Le Commissaire Principal
Chef du Service Départemental
des Renseignements Généraux

Charles CHABOT

[1] نفسه.

الملحق رقم 7: أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية 1960- 1962[1].

[1] المركز الخطابي للدراسات، مرجع سابق، ص 318.

الملحق رقم 8: إتفاقيات إيفيان[1].

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسى بحيث تمنع حدوث أى احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :
– إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
– حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 85.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ/ المصادر:

1-الإبراهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية بشهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.

2-الذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، مصر، الطبعة الثانية 1984.

3-بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الحسن، دار اليقظة العربية، د.ب، د. س.

4-بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1979، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر،2011.

5-بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1433.

6-بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر إتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د. س.

7-بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة "شاهد على إغتيال الثورة"، تحرير صادق بخوش، تقديم الفريق سعد الدين الشاذلي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2000.

8-حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، دار النشر مؤسسة الأبحاث الغربية، دار الحكمة للنشر، بيروت -لبنان-، ط العربية الأولى، 1983.

9-حربي محمد، حياة تحد وصمود مذكرات سياسية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، د.ب، 2004.

10-دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل الإستقلال، منشورات دحلب، د. ب، 2007.

11-زبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التارخيين 1929-1962، منشورات ANEP، د. ب، د.س.

12-مالك رضا، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية (1956-1962)، تر فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، دار الفارابي، بيروت -لبنان- 2003،.

ب/ المراجع:

1-مراجع باللغة الفرنسية:

1-Hichemi DJIAR، le Congrès de la Soummam «Grandeur et servitude d'un acte fondateur»، Editions ANEP, 2006.

2-مراجع باللغة العربية:

1-إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2-أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

3-الربيعي صلاح حسن، إستراتيجية حروب التحرير الوطنية، مركز الكتاب الأكاديمي، د. ب، 2015.

4-الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر 1954-1962، الجزء الثاني، منشورات إتحاد الكتاب العرب، د.ب، 1999.

5-الصغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ط2، 2012.

6-الصلابي علي محمد محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي من الحرب العالمية الثانية إلى إستقلال 1 نوفمبر 1962" سيرى الإمام محمد البشير الإبراهيمي"، 2017.

7-العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية 1963-1964، د. د، د.ب، د.س.

8-العمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، الطبعة الأولى 1997، البليدة، د.س.

9-بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة للنشر والتوزيع، د. ب، 2006.

10-بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، د.ب، د. س.

11-بوشيخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر-، د. س.

12-بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

13-بوعزيز يحيى، ثورة الجزائر في القرن التاسع والعشرين، دار البحث للنشر، قسنطينة، 1980م.

14-بوغانمي أيمن، الشعب يريد حين تأكل الديمقراطية نفسها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022.

15-تابليت عمر، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الإستنزاف، دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011.

16-تركي ظاهر، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، دار الحسام، ط2، د. ب، 1992.

17-تقيه محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

18-ثينو سيلفي، تاريخ حرب من أجل إستقلال الجزائر، منشورات الشهاب، د. ب، 2013.

19-جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

20-حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، د.ب، د. س.

21-سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، د.ب، 2009.

22-عباس محمد، نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

23-عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، د. ب، 2003.

24-عجرود محمد، أسرار حرب الحدود 1957. 1958، منشورات الشهاب، د.ب، 2014.

25-علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، -بسكرة -الجزائر، 2013.

26-عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، جامعة باتنة، الجزائر، د.س.

27-فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني وعنوان الثورة ودليل الدولة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، -بن عكنون-الجزائر، د. س.

28-فلوسي مسعود، المجاهد والعقيد محمد الطاهر عبيدي الشهير بلحاج لخضر (سيرته وجهاده ونضاله)، د. د، د.ب، د. س.

29-لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

30-مركز الخطابي للدراسات، الملحمة الجزائرية لسياق التاريخي للثورة التحريرية 1954-1962، وأبعادها السياسية والإجتماعية والعسكرية، 1443هـ . 2023م.

31-مقلاتي عبد الله، صالح لميش، تونس والثورة الجزائرية، ج2، منشورات السبل، الجزائر، 2012.

ت/ المجلات:

1-بوزبيدي وحيد، زوبير رشيد، "ظاهرة فرار المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي بين العوامل الذاتية والموضوعية وتأثير الدعاية لثورة 1954-1962 قراءة في الأسباب والنتائج"، مجلة الواحات البحوث والدراسات، ع 2، مج 14.

2-بوزبيدي وحيد، زوبير رشيد، "قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال مرحلة الثورة الجزائرية 1954-1962 من خلال مذكرات محمد زرقيني"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 1، مج 17.

3-تيزي ميلود، "خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، ع1.

4-حيفر مريم، سبتي غيلاني، مشروع تقرير المصير وموقف المستوطنين منه، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد 10، العدد 2.

5-حيفر مريم، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الإستفتاء 8 جانفي 1961، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية، المجلد 13، العدد 2.

6-سعيدوني بشير، مظاهرات 21 ديسمبر 1960، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج2 الثاني، ع 3، جانفي 2014.

7-سعيدي مزيان، جيش التحرير الوطني وتطوره ومعالم من إستراتيجيته العسكرية، 1954-1958، المصداقية، الجزائر، سيدي فرج.

8-سيد علي أحمد مسعود، "دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة الجزائرية 1958-1960"، ع 14، 2012.

9-شبوب محمد، ضفاف من مسار الثورة التحريرية أزمات من الحكومة المؤقتة 1958-1959.

10-شبوط سعاد يمينة، الولاية الرابعة مواجهة أزمة صائفة 1962.

11-شويحات مريم، "الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان 1960-1962"، مجلة قضايا تاريخية، ع 1، 2016.

12-صحراوي عبد القادر، "مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسين يوسف بن خدة وعليّ كافي"، ع 6.

13-عبد المالك الصادق، آجقو علي، "النشاط العسكري والسياسي لمحمد لعموري 1945-1949"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 7، ع 27، جوان 2018.

14-كريم مفتوش، الحكومة المؤقتة الجزائرية في مواجهة الأزمات تونس 1958-1962.

15-لرياس نبيلة، "المنطقة المستقلة خلال معركة الجزائر أوت 1956 أكتوبر 1957"، دفاتر البحوث العلمية، ع1، مج9، 2021.

16-لعوج نصر الدين، "مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج 9، ع 1، جوان2015.

17-مزوزي ميادة، قريري سليمان، "تطور الصراع السياسي والعسكري للثورة التحريرية من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة 1956-1957"، جامعة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة 1، ع 2، مج 23، ديسمبر 2022.

18-مقلاتي عبد الله، "الطيب الثعالبي نضاله ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع11.

19-مقلاتي عبد الله، "عمار أُوعمران قائد الولاية الرابعة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ مسيرة جهادية حافلة".

20-بوترعة علي، جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر بين الواقع والجريمة وتحدي الثورة 1954-1962، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد 26 حزيران 2019.

د/ الرسائل الجامعية:

1-الصغير محمد عباس، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، مذكرة لنيل شهادة ماجستار في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة منتوري-قسنطينة-، السنة الجامعية 2006-2007.

2-العايب محمد، مؤتمر طنجة 1958، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002.

3-بوقارة عبد الرحمان، سياسة تقرير المصير الفرنسية وإنعكاساتها على مستقبل الجزائر 1959. 1962، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2014-2015.

4-الهادي عامر، مواقف الدول الإفريقية من الثورة الجزائرية 1954. 1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.

5-بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954. 1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2005-2006.

6-خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954. 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

7-سالمي مختار، الصراع على السلطة في المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية 1954. 1962، رسالة دكتوراه تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجلالي سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016-2017.

8-شبوب محمد، اجتماع العقداء من 11أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه أسبابه إنعكاساته على مسار الثورة، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2009-2010.

9-شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954. 1962، الولاية الرابعة أنموذجا، رسالة دكتوراه في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2007-2008.

10-عبد المالك الصادق، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية "محمد العمري . محمد عواشرية أنموذجا"، رسالة دكتوراه الطور الثالث تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2018-2019.

11-عفيري عقيلة، إيفيان من منظور القانون الدولي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن جدة، السنة الجامعية 2011-2012.

12-حامي شهرزاد، الهيئة التنفيذية المؤقتة والإستفتاء على إستقلال الجزائر 19 مارس 1962. 28 سبتمبر 1962، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، السنة الجامعية 2017-2018.

13-مجاود حسين، الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس-بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة دكتوراه، تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016-2017.

14-مصمودي بن عزة، إستراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958. 1962، مذكرة ماجستير في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2016-2017.

15-ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر1958. 1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012.

16-بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال مخطوطات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني الأرشيف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

هـ/ المعاجم:

1-آسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر.

2-مرتضى عبد المالك، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 19541962، دراسات الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

و/القواميس:

1-شرقي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

ي/ الموسوعات:

1-أبو عيشة عبد الفتاح، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع.

2-البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج2، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء.	
الشكر والعرفان.	
مقدمة.	أ-و
تمهيد.	
الفصل التمهيدي: الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية	2- 25
المبحث الأول: أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج.	2-10
المطلب الأول: نتائج مؤتمر الصومام وردود الفعل.	2-5
المطلب الثاني: موقف قادة الولاية الأولى والوفد الخارجي من قرارات مؤتمر الصومام.	6-9
المطلب الثالث: ردود فعل القيادات السياسية والعسكرية للثورة من قرار الأولوية.	9-10
المبحث الثاني: مؤتمر القاهرة أوت 1957م خلفياته ونتائجه.	11-19
المطلب الأول: أسباب إنعقاد المؤتمر.	11-12
المطلب الثاني: قراراته.	12-15
المطلب الثالث: نتائجه.	15-19
المبحث الثالث: تأسيس لجنة العمليات العسكرية ومصيرها.	20-24
المطلب الأول: خلفيات تأسيس اللجنة العسكرية.	20-21
المطلب الثاني: لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية.	21-23
المطلب الثالث: مصير لجنة العمليات العسكرية.	23-24
خلاصة الفصل.	25

الفصل الأول: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأبرز تحدياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي 1958-1960م.	**53-26**
تمهيد.	**27**
المبحث الأول: ظروف وأسباب تأسيس الحكومة المؤقتة.	**37-28**
المطلب الأول: لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.	**31-28**
المطلب الثاني: وصول شارل ديغول إلى سدة الحكم في فرنسا.	**34-31**
المطلب الثالث: المشاريع الفرنسية للقضاء على الثورة.	**37-34**
المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958م.	**46-38**
المطلب الأول: إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	**44-38**
المطلب الثاني: أبرز وزارات الحكومة المؤقتة.	**45-44**
المطلب الثالث: ردود الفعل داخلا وخارجا.	**46-45**
المبحث الثالث: تحديات وآفاق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة المخططات الفرنسية.	**52-47**
المطلب أول: الحكومة المؤقتة في مواجهة بعض المشاكل الداخلية.	**49-47**
المطلب الثاني: الحكومة المؤقتة في مواجهة المشاريع الفرنسية.	**52-49**
خلاصة الفصل.	**53**
الفصل الثاني: إنعقاد مجلس العقداء العشرة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية وتأسيس هيئة الأركان العامة.	**73-54**
تمهيد.	**55**
المبحث الأول: ظروف وملابسات إنعقاد مجلس العقداء العشرة.	**62-56**
المطلب الأول: ظروف إنعقاده.	**59-56**
المطلب الثاني: من حضر الإجتماع.	**60**

المطلب الثالث: نتائج وقرارات الإجتماع.	**62-60**
المبحث الثاني: المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقراراته.	**66-63**
المطلب الأول: ملابسات إنعقاد المجلس الوطني للثورة.	**63**
المطلب الثاني: التوافقات والخلافات خلال إنعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية.	**65-64**
المطلب الثالث: نتائج اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.	**66**
المبحث الثالث: تأسيس هيئة الأركان العامة.	**72-67**
المطلب الأول: خلفيات تأسيسها.	**68-67**
المطلب الثاني: إعادة تنظيم جيش الحدود.	**71-68**
المطلب الثالث: تحديات هيئة الأركان العامة وأبرز العقبات داخليا وخارجيا.	**72-71**
خلاصة الفصل.	**73**
الفصل الثالث: هيئة الأركان العامة وخلافاتها مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1960-1962م.	**93-74**
تمهيد.	**75**
المبحث الأول: الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	**83-76**
المطلب الأول: قضية أسر الطيار الفرنسي.	**78-76**
المطلب الثاني: الخلافات مع الحكومة التونسية.	**81-78**
المطلب الثالث: إدماج الفارين من الجيش الفرنسي.	**83-81**
المبحث الثاني: خلافات هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بخصوص إتفاقيات إيفيان.	**92-84**

المطلب الأول: سير المفاوضات وأبرز النقاط التي وقع بشأنها الإختلاف.	**88-84**
المطلب الثاني: إستقالة هيئة الأركان العامة وردود الفعل.	**90-88**
المطلب الثالث: أزمة صائفة 1962م.	**92-91**
خلاصة الفصل.	**93**
خاتمة.	**98-97**
الملاحق.	**108-100**
قائمة المصادر والمراجع.	**121-109**
فهرس الموضوعات.	**122**

الملخص:

برز الصراع بين السياسيين والعسكريين منذ مؤتمر الصومام، لينتهي بصراع اخر بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة وصل إلى الصدام المباشر صيف سنة 1962م بعد سلسلة من التطورات والأحداث التي انتهت لتغليب العقل بعد خروج الشعب الجزائري في مظاهرات لحقن الدماء، وهو ما وقع فعلا حينما جلس الجميع واتفق الكل على الخروج بالجزائر الى بر الأمان.

الكلمات المفتاحية:

الثورة ، العنف ، الاصطدام ، الخلافات ، المواجهة ، الاستقلال.

Summary:

The conflict between politicians and military personnel emerged since the soummam Conference, to end with another conflict between the provisional Government of the algerian republic and the general staff that reached a direct clash in the summer of 1962, after a series of development and event that ended to prevail reason after the algerian people went out in demonstrations to prevent bloodshed, which actually happened when everyone sat down and everyone agreed to get algeria out to safty.

Key words:

Revolution, Violence, clash, Defferences, Confrontation, Independence.

تم بحمد الله